



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الإثنين 15 أكتوبر 2001

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

محضر الجلسة العلنية السابعة المنعقدة يوم الإثنين 15 أكتوبر 2001 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد: شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة العشرين مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأنف أشغالنا وإن كان عدد الحاضرين متواضعا، وسيكون المتدخل الأول في هذه الجلسة السيد جلالى بوسيف.

السيد جلالى بوسيف: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

أشكر قبل كل شيء، السيد الوزير، على هذه المحاضرة الجامعية القيمة في كل جوانب البيئة، كما أشكر القطاع على الجهود التي بذلها في تنظيم هذا القطاع وتفعيله وخاصة في زرع ثقافة البيئة وتنشيط ملتقيات تحسيسية في البلديات بمشاركة كل القوى الحية، ونشمن كذلك

مبادرة تمويل برامج التوعية الخاصة بالنفايات على المستوى المحلي، والسؤال المطروح هو هل تحقق مبادرتكم المركزية لوحدها أهداف هذا القانون؟ ثم ما هو دور المفتشيات المحلية في ظل الإمكانيات البشرية والمادية المحدودة، مع العلم أنه لم تخصص لها ميزانية؟ وهل تستطيع شرطة البيئة أن تلعب دورها ميدانيا دون تكوين مختص؟ مع العلم كذلك أن مكتب النظافة التابع للبلديات لايهتم إلا بنشاط محدود، فالبلديات لانهتم إلا بالاستفادة فقط من ميزانية الدولة بجرار أو شاحنة، أما ما يتعلق بالنفايات فهو مجهول لديهم رغم أن مسؤولية النفايات ملقاة على عاتقهم حسب نص المادة 32.

ثم ما هو دور جمعيات البيئة في هذا الموضوع؟ فالتظاهرات والنشاطات التي تقام بمناسبة إحياء يوم 05 جوان لم تؤد إلا إلى النتيجة التي نراها الآن، فهل هناك تنسيق بين كل هذه الأطراف المتداخلة في هذا الموضوع؟ وهل يوجد لها مخطط توجيهي؟

أعتقد أن الكل يجعل حجر الزاوية في تحليل قضية النفايات، ذلك لأن المواطنين أنفسهم هم الذين يجب تحسيسهم وتوعيتهم بأخطار الأمراض الناجمة عن

إذا كانت مؤسسة ملوثة للبيئة ويشغل بها عشرة (10) عمال، هم أرباب عائلات، فما هو تحليلكم لهذه المفارقة؟ هل يوجد مركز لإحصاء نسبة التلوث العالية غير المسموح بها قانوناً؟

وهل يتجسد هذا البرنامج الأولي خلال سنة 2002 أم خلال سنوات عديدة؟ وهل تستفيد بلادنا من إعانة المنظمات العالمية للبيئة؟

وألاحظ، في الأخير، اختلافاً في الأرقام، فقد ورد في مشروع القانون عدد 2200 مفرغة (مزبلة)، بينما لم يرد في التقرير التمهيدي للجنة سوى عدد 2100 فقط، فلماذا هذا التباين بين العددين؟

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد شعبان سماعلي.

السيد شعبان سماعلي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السيد الوزير ومرافقيه،

الزميلات والزملاء النواب،

الأخوات والإخوة الإعلاميين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم بداية بالشكر الجزيل للوزارة على الإهتمام بهذا الموضوع الحساس الذي يرتبط بحياتنا، ولكل أعضاء اللجنة الموقرة على ما ورد في تقريرها من ملاحظات وتوصيات.

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أصبح التدهور الواضح في مجال البيئة عندنا يهدد المجتمع برمته في أعز ما يملك وهو صحته بل حياته، وذلك للارتباط العضوي الوثيق بين نوعية الحياة ونوعية

النفائيات الملقاة قرب لافتات الإشهار والمساحات الخضراء... إلخ، وتحفيزهم على رميها في الأماكن الخاصة بها، وتسهيل عملية جمع النفائيات في أكياس توضع أمام أبواب المنازل فقط.

هل يوجد إحصاء وطني ولائي، على الأقل، لمختلف النفائيات قصد تشخيصها؟ وأرى في إطار التعريف بالنفائيات أن الأحسن هو ألا أتكلم عن الكثافة السكانية، بل أتكلم عن حجم النفائيات، فمن المسؤول إذن عن ترك المواطنين يخزنون الماء في براميل المواد السامة، خاصة في المناطق الريفية؟

وهل توجد مقاييس لإنشاء المفاغ (المزابل)؟ وكيف تم إتخاذ قرار إنشاء أربعين (40) مفرغة (مزبلة) في المدن الكبرى؟ وهل لها تأثير محلي أو ولائي أو جهوي، وهل تستفيد ولايتنا من هذا البرنامج؟ ثم هل رأيت أشجاراً تثمر أكياساً بلاستيكية سوداء؟ فهذه الظاهرة جاءتنا لتخفي ظاهرة تجميل المحيط بالزيتون والحمضيات والعنب... إلخ.

وهل لدينا مكتب دراسات لاختيار وإنشاء أماكن التفريغ العمومية (المزابل)؟ إن دخول القطاع الخاص إلى هذا الميدان قد تمركز في العاصمة فقط. فهل لكم أن تفيدونا بمعلومات عن هذه العملية؟ ولماذا لم تقدم تحفيزات للذين يريدون القيام بهذا العمل الشريف؟ وهل توجد توجيهات للشباب بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار هذا القانون وفي إطار تشغيل الشباب؟ وهل لدينا إحصائيات عن النفائيات في المستشفيات؟ وما هو عدد مراكز "الحرق" العاملة والمتعلقة بها على المستوى الوطني؟ وما هي الإجراءات المتخذة في هذا الميدان؟ ثم من هم الذين يحررون المخالفات ويصنفون خطورة النفائيات؟ ومن هم الذين يتحملون العقوبات، علماً أن شرطة البيئة غير مختصة في هذا الميدان؟

الأسئلة المطروحة هنا هي:

3 - وضع الإمكانيات والوسائل الكفيلة واللازمة للتصدي لهذا الخطر، إذ فمهما أنفقنا في هذا المجال يهون إذا ما قورن بالفائدة التي تعود على الفرد والمجتمع، بحيث أن الأثر متعدد إلى باقي القطاعات كالصحة والاقتصاد والرياضة وغيرها.

ولعله من المؤسف أن نلاحظ انعدام شبه كلي للوسائل التي لا بد أن تواكب تطور المجتمع - من حيث النوع والعدد -.

السيد الوزير، لا بد لكسب الرهان من عمل تضامني كبير بين كل القطاعات، فالمسؤولية ليست مسؤولية قطاعكم وحده.

واسمحوا لي، السيد الوزير، أن ألفت انتباهكم إلى نوع من النفايات وهي نفايات المستشفيات والمصحات المنتشرة في كل الأماكن دون ضوابط، في أغلب الأحيان، الأمر الذي اعتبره قنابل موقوتة، خاصة ونحن نلاحظ تردد أعداد هائلة من أطفالنا يوميا - تحت دافع الفقر والحرمان - على تلك المفرغات، وتصوروا ما ينتج عن ذلك من أخطار وأوبئة تكلف الخزينة العمومية أضعاف ما قد يخصص لوزارتكم من ميزانية.

إن سوء التحكم في النفايات والقاذورات بالشكل العلمي اللازم والسليم يؤدي حتما إلى تدهور كل أنماط الحياة ويدمر الماء الذي هو الحياة، ولا بد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفطن واليقظة لمراقبة النفايات التي قد تهرب من الخارج.

وأتمنى، في الأخير، أن تكلل جهود الوزارة بالنجاح، وأن نطلع في القريب العاجل على نتائج ولو جزئية في ترتيب وصون بيئتنا التي تنتظر من كل واحد منا أن يفعل شيئا لإنقاذها، عفوا، لإنقاذنا من أنفسنا.

أقترح مرة أخرى، أن يطلق اسم البيئة على بعض الساحات والمدن والشوارع حتى يكون مثالا يحتذى به في هذا المجال.

شكرا لكم، والسلام عليكم.

المحيط البيئي، إذ لاجية دون صحة ولاصحة في محيط بيئي ملوث.

ولعل، اعترافنا بفشلنا في هذا المجال، السيد الوزير، هو بداية الصحو للإقلاع عن سلوك خاطئ وغير حضاري تجاه الطبيعة والمحيط.

يدل التشخيص الجريء الذي جاء في المشروع على يقظة لا بد أن تستمر تفاديا للمزيد من التدهور، وإني أعتقد أن إيجاد المنظومة القانونية اللازمة أمر ضروري ولكنه غير كاف، فكثيرة هي القوانين التي لم تطبق وعلى كل فإني أبارك هذا الجهد وأدعو الجميع إلى تحمل المسؤولية وتظافر الجهود لأن حماية البيئة مهمة الجميع، فعناصر الحياة من ماء وهواء ونبات لا يمكن أن يستغني عنها أحد.

السيد الوزير،

لكي ينجح المسعى وتتحقق الأهداف لا بد من مراقبة دائمة للنفايات وتتبعها عبر كل المراحل ابتداء من إنتاجها مرورا بنقلها ووصولها إلى القضاء عليها أو استعمالها، وهذا يتطلب الاعتماد على:

1 - العنصر البشري المؤهل الواعي ذو الثقافة البيئية اللازمة.

2 - المواطن الواعي بخطورة ومآل التلوث على الحياة، لأن إشراك المواطن في أي مسعى هو ضمان حقيقي للنجاح، ولن يكون المواطن كذلك إلا بعمل تحسيسي مستمر تستعمل فيه كل وسائل التثقيف البيئي والصحي وعلى أوسع نطاق معتمدين في ذلك على عمل تضامني لكل القطاعات ابتداء بالأسرة مرورا بالمدرسة إلى باقي المؤسسات، وأعتقد أن لنا في ديننا وتراثنا الحضاري ما يسمح بذلك ويساعد على تحقيق الأهداف إذا تجندت وسائل الإعلام والتثقيف لذلك. ويمكن القيام في هذا السياق بعمليات تطوعية بشكل دوري، وقد تلعب الجمعيات المهتمة دورا رياديا في الموضوع.

الخلط بين الدين والسياسة فليس هذا مرادنا، ولكن أقصد القول إنه إذا كان في ديننا ما يفيد المجتمع علميا ومنطقيا، فلماذا نتخلى عنه؟ خاصة وأن هذا الأسلوب السلبي جعل المجتمع الغربي يتساءل عن حقيقة الإسلام أهو مصدر عنف أم مصدر حب؟ والإجابة ستكون دون شك من مسؤوليتنا نحن، فيقول الله جل جلاله للرسول صلى الله عليه وسلم في معنى آية "المدثر"، "وثيابك فطهر والرجس فاهجر" أدبه الله -عز وجل- أول الآداب وهو يحارب هذه المظاهر، أي مظاهر "الوسخ" فلماذا نتخلى نحن اليوم عن هذه المبادئ السامية، فإني أرى أنه من الضروري إحيائها لأننا بإحيائها نحيا أنفسنا في الوقت نفسه.

وفيما يخص دور البلديات الذي تكلم عنه الكثير، أقول بدوري إن دور البلديات في هذا الموضوع مهم جدا، بشرط أن نمنح الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبلديات، وأشكرها على الدور الذي تقوم به وأذكر بلدية وهران على سبيل المثال وما أدراك ما وهران، كيف كانت وكيف هي الآن!

إنه جانب من الجوانب السلبية المؤثرة على مدينة وهران حتى كدنا لانعرفها اليوم، خاصة نحن أبناءها الذين كبرنا فيها، فقد كنا حين نتجول بها سنة 1959، بل وحتى إلى غاية سنة 1960، ونتنقل فيها من سيدي الهواري إلى وسط المدينة نرتدي زي بدلة وربطة عنق، بمعنى أن كل شوارعها نظيفة ومزدانة بالأضواء إلى آخره، أما اليوم فالعكس صحيح إذ أنه تخرج من بيتك نقياً في الصباح وتعود إليه رثا في المساء، فإلى من يعود العيب؟ أ إلى البلدية بنسبة 100٪؟ لا لأنها، مثلما قلنا، لا تملك الإمكانيات. والملاحظ اليوم في الميدان هو أننا حين نخرج من منازلنا في الساعة السابعة أو الثامنة صباحا نجد مدينتنا نقية جدا مما يدل على قيام عمال البلديات بهذا العمل الجبار أحسن قيام رغم حالتهم، وأنتهز الفرصة من على هذا المنبر لأشكر كل القائمين على النظافة شكرا جزيلا، لكن المشكل هو أننا عندما نعود إلى بيوتنا ولو في الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة

الرئيس: شكرا للسيد شعبان سماعلي. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد سوسي.

السيد محمد سوسي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، معالي الوزير الموقر، السيدات والسادة النواب الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايفوتني أنا الآخر أن أشكر معالي الوزير على هذا المشروع القيم الذي عرضه علينا، وهو عرض شامل وكامل، منهجي وموضوعي كذلك فهو مشكور كما أشكر اللجنة الموقرة على إثرائها هذا المشروع بتعديلات مسؤولة وهي مشكورة أيضا.

ومما لاشك فيه، السيد الوزير، أن هذا المشروع جاء ليملاً فراغا قانونيا شاسعا وفي الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر لمثل هذه المشاريع لعلاقتها المباشرة بصحة المواطن وسلامته.

مثلما تفضل بعض الزملاء، ومهما كان مضمون وحجم مواد هذا المشروع ودقتها فإنه غير كاف وحده للقضاء على هذه الآفات الاجتماعية، لذا أكرر -وفي التكرار إفادة- ما جاء به زملائي النواب:

1 - ينبغي أن نقوم -الحكومة ونحن- بحملة واسعة النطاق لأجل تحسيس المواطنين بهذا الخطر، وسندرج في هذه الحملة الإذاعة والتلفزة والجريدة دون أن ننسى الجمعيات والمدارس التربوية، وأتذكر هنا أننا في وقت مضى، أي وقت الاستعمار، كنا نتلقى إرشادات ذهنية كمدخل أول حين دخولنا المدرسة. وعليه فلا مانع أن ندخلها كمنهجية في مدارسنا، حيث نتكلم من خلالها على النظافة وأشياء أخرى، فهذا العمل ضروري في مدارسنا وكذلك الأمر بالنسبة إلى دور المساجد في الميدان عملا بالحديث الشريف: "النظافة من الإيمان"، وعندما أتكلم عن الإسلام فلا يظن أحدكم أنني أقصد

أكثر أهمية في التدخل، يمكنكم التكلم مع السيد الوزير. وفيما يخص الإشارات يمكنك أن تتفاهم مع اللجنة التي يمكنها إدراج الإشارات وها هي ذي اللجنة موجودة... طيب، بارك الله فيك، السيد محمد سوسي سيتحسن -إن شاء الله- شكرا، وما دامت الفرصة مواتية أفتح هذا الموضوع، بحيث يضعني بعض الإخوة، أحيانا، في موقع محرج عندما أقطع تدخل البعض تطبيقا للقانون ويصر البعض على إضافة دقيقة لتدخلهم، مع العلم أن إضافة دقيقة لأي كان تستلزم إضافتها للجميع، وإن قطعناها فيستلزم قطعها على الجميع كذلك، ففيما يخص الأخت أمس -مثلا- كان من باب اللياقة أن نتركها تكمل تدخلها لكونها امرأة، إلا أننا قطعنا تدخلها. وعندما جاء متدخل بعدها قالوا لنا أضيفوا له دقيقة أضفناها له.

الأمر الذي سبب لنا إحراجا، وسيقع الشيء نفسه مع الذين يأتون بعدك إلى آخره.

أرجو إذن، أن تمكن اللجنة من ملاحظتك كتابيا ويجري التقيد بالوقت المحدد للتدخل مستقبلا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

السيد الرئيس، كثر الحديث داخل الوطن وخارجه عن البيئة والمشاكل التي تعاني منها البشرية. وما يؤكد ذلك في بلادنا هو تقديم هذا المشروع الذي يثبت قولنا وعملا النية الحسنة للحكومة الحالية.

وأشكر بهذه المناسبة، الوزارة الوصية على طرحها هذا المولود الجديد، دون أن ننسى اللجنة المختصة على الجهود التي بذلها أعضاؤها في المناقشة والإثراء.

لأنجد سبيلا نسلكه إلى بيوتنا بسبب النفايات المنتشرة في كل مكان.

فالقضية إذن، هي قضية ثقافة اجتماعية وهي ثقافة اجتماعية واسعة النطاق لأن الأمور مرتبطة بعضها ببعض، ذلك أن مدينة وهران لم تكن مثل ما هي عليه الآن فقد كانت أحسن بكثير، لكن بعد مجيء (دخول) الإخوة من كل جهة بسبب أمور اجتماعية عديدة ومن الريف بسبب الإرهاب، فالريفي يبقى ريفي فإن أراد رمي ما بيده يلقي به في الطريق دون مراعاة مصلحة الآخرين، وبالتالي فالثقافة الريفية تبقى ريفية، أرى إذن ضرورة القيام بحملة موضوعية واسعة النطاق، بحيث يوضع كل واحد في مكانه فيا أخي، الريفي الذي تنازل عن مزرعته، يعود إليها وبالتالي تنتظم قضية الأراضي ويأخذ كل واحد مكانه، سبحان الله! لقد اختلطت الأمور ولم نعد نعرف بعضنا البعض. هذا شيء...

أرى أن هذا الأمر خطير وخطير جدا، أعرف أن الوضعية التي نحن عليها تعتبر هي الأخرى وضعية إرهابية، فمن رمى بأوساخه يقتل لأنه قام بعمل شبيه بعمل إرهابي، ويجب أن نتطرق إلى الإرهاب بكل قوة وبكل حكمة، وينبغي أن نتعامل مع هذا، معالي الوزير، مثل قضية الإرهاب الذي مازال ينتشر على كل حال، لماذا؟ لأنه لا توجد حملة مسؤولة على مستوى كل المواطنين لمحاربة هذا الإرهاب. لذا إننا ننادي بتنظيم "ماراطون" وطني من أجل وئام "ماراطوني"، أي "ماراطون" خاص بالوئام الوطني ككل، بمعنى أن هناك رسالة حب يجب أن تخرج من قلوب الجزائريين وهي رسالة الحب والنظافة فهذه هي سيرتنا.

ونرجع الآن إلى الأمور القانونية، إذ فما دمنا مشرعين ونحن بصدد التشريع أقول إنه قد لفتت انتباهي نقطتان قانونيتان في هذا المشروع تتعلقان بالإشارات، ففيما يخص الإشارات ذكرتم، معالي الوزير، الأمر...

الرئيس: المهم، كان من المفروض أن يكون السابق بما هو

فسيكون مآلها مال محطة "تيغنيف". هذا دون التطرق إلى الموقع الكارثي الذي تم اختياره لمحطة التصفية ببلدية "حسين" التي سيكون لنا حديث عنها مستقبلا.

إن أغلب المفارغ العمومية معروفة، أما غير المعروفة فحدث ولا حرج. قلت إن أغلبها موضوع، إما في مرتفعات تطل على القرى أو المدن ومثال ذلك مدخل مقر ولاية معسكر، وإما في أراضي فلاحية محضة، وإما في منحدرات مجاورة للتجمعات السكانية، بحيث يصبح وضعها معروفا عند سقوط الأمطار أو هبوب الرياح، ضف إلى ذلك المفارغ التي أصبحت أمام مرأى الجميع وحتى في العاصمة، في بعض الأحيان، وهنا يتقاسم هذه الآفة المشرفون على النظافة من جهة، وسكان الأحياء في غياب التحسيس من جهة أخرى.

السيد الرئيس، توجد ظاهرة أخرى وهي ظاهرة التلوث الصناعي الناتج عن المؤسسات الصناعية من نفايات سامة وخطيرة على صحة المواطن والبيئة عموما، وبالتالي فإن المنطقة الصناعية بمعسكر والتي توجد بها مادة "الهيدروكسيدات" المعدنية والتي يؤكد المختصون على خطورتها البالغة، ولولا حفظها في مكان آمن من قبل المؤسسة المغلقة حاليا لحدث مالم يكن في الحسبان، لذا يجب التفكير في تحويل هذه المادة من هذا المكان.

أما منطقة "سيث" الصناعية فيها مؤسسات تنتج مواد سامة وخطيرة على المواطنين والنباتات، وإن هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه لدليل خير على المواطن والنباتات الموجودة هناك.

السيد الرئيس، يؤدي استعمال الأسمدة بالطرق التقليدية ودون مراعاة المقاييس العلمية في الفلاحة لامحالة إلى تلوث المياه الجوفية والسدود، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخطر على صحة المواطن، وعليه، فإن لإرشاد الفلاحي والإعلام والتحسيس والمجتمع المدني من جمعيات دورا يقومون به مع مصالح البيئة. ومادامنا في التلوث الفلاحي فإننا لن ننس الكميات الهائلة

لقد كان تناولكم، السيد الوزير، لهذا الموضوع شاملا ودقيقا حقيقا، ولم يبق لنا ما نضيفه سوى بعض الملاحظات الإضافية وبعض المشاكل المحلية.

السيد الرئيس، تؤدي بنا مناقشة هذا المشروع إلى التعرض إلى ثلاثة محاور كبرى على الأقل، وهي:

1 - التلوث البيئي الحضري: إن فوضى العمران الذي ظهر في العشرية الماضية على مستوى المدن والقرى وفي ظل السياسات الظرفية، إضافة إلى ظهور الأحياء القصدية وسياسة "إبني واسكت" على أطراف المدن نتيجة الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد وما نجم عنها من تدهور خطير في البيئة والمحيط بصفة عامة، والذي كان نتيجة لعدم وجود مياه صالحة للشرب، دون أن نتكلم عن قنوات صرف المياه القذرة لأنها أصلا معدومة في بعض الجهات، ضف إلى ذلك عدم نقل القاذورات المنزلية، أدى كل هذا إلى ظهور أمراض وبائية كانت قد اختفت نهائيا من مجتمعنا، لكنها بدأت ترجع هنا وهناك، وما يعرف أقل ما هو موجود فعلا، وبالتالي فإن ذلك سيتضاعف إن لم نجد له حلا، هذا بالإضافة إلى التوزيع غير العادل، أحيانا، للمياه الصالحة للشرب، بحيث لا يصل الماء حنفيات الأحياء أو القرى إلا نادرا، الأمر الذي يؤدي إلى التقشف وإلى زيادة الطين بلة.

السيد الرئيس، إن أغلب قنوات المياه القذرة وكذا إنشاء أحواض الترسيب قد أنجزت دون أخذ اعتبار للجانب البيئي للمناطق، وبالتالي فلا غرابة أنك تلاحظ أو تسمع أو تقرأ على صفحات الجرائد عرائض للمواطنين الذين يشكون منذ سنوات من الصب النهائي لهذه المياه القذرة، إما في الأراضي الفلاحية والمثال في ذلك موجود في منطقة تيغنيف بولاية معسكر، أو في الوديان التي تؤدي إلى السدود، ومثال ذلك كل ما يأتي من ولاية سيدي بلعباس باتجاه "سد الشرفة" بسيق، ورغم توفر الولاية على محطتين لتطهير المياه القذرة واللتين صرفت عليهما أموال طائلة فإن الموجود بمقر الولاية جاهز، لكن لاتجد الهيئة التي تسيرها، وبالتالي فإن بقيت على حالها

زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكر في البداية، السيد الوزير على تقديمه مشروع هذا القانون الذي جاء ليحقق اليوم في الميدان التشريع الجزائري السابق المتعلق بالبيئة والذي يضع اليوم إطارا واضحا ومباشرا للتدخل في تسيير النفايات وخاصة من قبل السلطات المحلية.

لقد تطرق المشروع في مقدمته إلى المعالجة الإيكولوجية للنفايات، أرى أن هذا سيفتح النقاش في السياسة التي وقع عليها الاختيار قصد إزالة النفايات وهي المرحلة الأخيرة في الإجراء العام المتمثل في: فرز، جمع، نقل، وإزالة النفايات، وهي المرحلة الأخيرة في المسار (Proces) والذي أسميه المسار العام لفرز، جمع، نقل، وإزالة النفايات، وأرى في هذا الجانب أن مشروع القانون المقدم إلينا اليوم لا يولي الأهمية الحقيقية لعملية إزالة النفايات عن طريق حرقها والذي يتم بواسطة بناء وحدات خاصة بحرق النفايات.

وعلى أية حال فالحديث يجري على هذه الوحدات، بحيث أننا نسمع دائما كلاما مفاده أن تحقيق هذا الشيء يتطلب مبلغا كبيرا. وأنا من الناس الذين يقولون إنه لو انطلقنا في الثمانينات في مشروع بناء هذه الوحدات، لكننا اليوم ربما نعالج مشاكل تسيير النفايات بصفة حسنة، وبهذا الصدد أقترح، سيدي الرئيس، تكثيف بناء هذه الوحدات وذلك يتم برصد مبلغ خاص في صندوق وطني يسير من قبل الوكالة الوطنية للنفايات الجديدة التي وردت ضمن المشروع وذلك عن طريق مخطط إنجاز وبناء محطات حرق النفايات بالمدن الكبرى التي يتجاوز عدد سكانها ثلاثة مائة (300) ألف نسمة، وأفضل تجسيد هذا الاقتراح - وإن كان ذلك صعبا نوعا ما - في إطار قانون المالية لسنة 2000.

أود، سيدي الرئيس، أن أتكلم طويلا عن مفرغتي "أولاد فايت" و"وادي السمار" وحتى لا أكرر كلام زملائي خاصة

لنفايات الحيوانات والتي تستعمل كأسمدة حيوانية للتربة إذا أحسن الفلاح استعمالها، والتي إن تركت دون عناية فإنها ستتحلل وتترسب مع مياه الأمطار لتصل إلى المياه الجوفية، وبالتالي تؤدي إلى إلحاق أضراراً بالإنسان بدل أن تفيده.

وفي الأخير أقول إن ظاهرة الربح السريع خلال السنوات الأخيرة من جهة، وعدم وجود مياه السقي للبعض الآخر من الفلاحين أدى بالبعض إلى سقي الخضروات الموسمية بالمياه القذرة دون الخوف لآمن العدالة وآمن الله.

السيد الرئيس، لدي استفسارات أود طرحها على معالي الوزير، وهي:

1 - من المسؤول عن إنشاء المخطط البلدي للنفايات؟ ومن المسؤول عن تحويل مكان النفايات في البلدية؟ هل يستوي المستثمر الذي ينتج وسائل يعاد استعمالها لفتترات عديدة مع الذي ينتج الوسائل التي ترمى كنفايات عند استعمال مابها ومثال ذلك المشروبات الغازية؟

2 - ما هي أسباب عدم برمجة مكان رمي النفايات بعاصمة ولاية معكسر رغم وجود الدراسة والتخطيط، ورغم إلحاح السلطات الولائية؟

وأقترح في النهاية تحفيز العاملين على رفع النفايات ماديا.

شكرا، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن حبيبي. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد كمال قصباجي.

السيد محمد كمال قصباجي: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الصلبة، ولكن الواقع يكشف لنا صورة كارثية من حيث المظهر والنتائج، فالمظهر الخارجي للمدن والأرياف لا يعجب النفس ولا يسر الناظر، وكوني من ولاية تيبازة ألاحظ أن شبكات الصيادين تخرج يوميا النفايات المنزلية كالأكياس السوداء وعلب الألمنيوم وتكشف النتائج المستخلصة من خلال الإحصائيات إرتفاع نسبة الأمراض الصدرية، البصرية، الجلدية، والخلوية الناتجة عن أشكال التلوث المختلفة، وتوجد بالمقابل دول تفوق قدراتها الإستهلاكية قدراتنا، ونسيجها الصناعي أكثر إنتاجا وتوزيعا واستهلاكاً للمواد الأولية مما هو عندنا، ومع هذا لا تطرح فيها إشكالية تسيير النفايات الصلبة بالحدة التي تطرح في الجزائر وإن طرحت فيكون ذلك أقل حدة، أصبحت هذه المسألة عندنا وكأنها البطالة، بحيث تجد نسبة البطالة في الدول التي تنتج كل شيء ضعيفة، بينما نحن دولة تحتاج إلى كل شيء غير أن نسبة البطالة عالية، أين الخلل إذن؟ تحدثتم عن النمو الفاحش بالمدن وينبغي أن نفهم هنا أن كلمة الفاحش تعني النمو الكبير، أي الوتيرة المتسارعة فإذا تكلمنا عن طاقة المدن نجد مدنا أكبر من عاصمتنا ولكنّها لاتعاني مما تعانيه عاصمتنا، وإذا تكلمنا عن سرعة النمو، نجد مدن تنشأ دفعة واحدة لاتعاني مما تعانيه مدنها الصغيرة، لذا لاتتعلق المسألة بوتيرة النمو، ولا بأقصى طاقة توسع للمدينة، وإنما تتعلق بعوامل أخرى هي:

أولا- النمو غير المنظم وغير المصرح به من قبل السكان وغير المعترف به من الدولة، بحيث نجد أحياء كاملة تقام على جوانب المدن، فالذي يساهم في إنشاء الحي لا يصرح بوجوده بالإضافة إلى الجماعات المحلية والدولة اللتان تعلمان بوجوده ولكنهما لاتعترفان به إلا من حيث الخدمة، ولهذا لا يعاقبانه ولا ينقلانه ولا يوفران له السكن ولا يهتمان بنفاياته، فيغلق عينه إلى غاية انقضاء المدة.

ثانيا: تبذير الموارد كما هو الشأن في النفايات الهامدة، أشكرك على هذا المصطلح الذي كنت أبحث عنه، كالإسمنت، الحديد، والخردة، بحيث إذا ذهبنا إلى أية ورشة لانجد لها فضلات طبيعية وإنما هي فضلات غير

السيدة خبيزي والسيد فراد، وأذكر للإخوة أن مواطني المنطقة، وكل الجمعيات التابعة للناحية كجمعية أولياء التلاميذ وجمعيات الدفاع عن المستهلكين، والتجار، والأحياء، والدفاع عن الطبيعة، والمنتخبين المحليين لخمس بلديات المحيطة بأولاد فايت ووادي السمار وكل المنتخبين في ولاية الجزائر بالإضافة إلى نواب المجلس الشعبي الوطني، يطلبون اليوم غلق مزبلة "أولاد فايت" وإيجاد حلول لمزبلة "وادي السمار"، وأنا لا أتكلم عن غلقها لأن هذا الطلب مرت عليه عشر سنوات وذلك لتفادي مشكلة قد تقع في المستقبل كما لمح إليه المشروع كأن نعالجها بطرق طبية في المستشفيات وغيرها إذن، طلب كل هؤلاء غلق مزبلة "أولاد فايت" ما عدا ولاية الجزائر وعلى رأسها الوالي الذي أغلق كل الأبواب في وجه كل شخص يتطرق إلى هذه القضية، بحيث رفض طلب الغلق وتهرب من كل التساؤلات الشرعية المتعلقة...

الرئيس: شكرا للسيد قصباجي، على كل حال نحن ضيوفك لكونك منتخب الجزائر الوسطى، ونحن نعلم أن قضايا النظافة وغيرها تهتمك ولكن فيما يخص قضية الوالي أو غير الوالي من الممكن معالجتها في إطار آخر غير إطار هذا النص، وإن كان هناك ما يبرر الأشياء التي تقولها ولكن ما نريده مستقبلا هو أن ينصب النقاش على القضايا المتعلقة بالنص. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد امحمد عنان.

السيد امحمد عنان: شكرا.

السلام عليكم،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،

نتناول، سيادة الوزير، هذا الموضوع بالدراسة ونحن نتذوق مرارة المفارقة الغربية التي نعيشها، بحيث أننا بلد يعيش شعبه على هامش خط الفقر، يفترض ألا تشكل نفاياته المنزلية خطرا على البيئة لضعف قدرته الإستهلاكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فنحن بلد غير مصنع، وعليه يجب ألا نتحدث عن النفايات الصناعية

الشرط الثالث: إستثمار الموروث الحضاري للأمة بالإضافة إلى الموروث التقليدي، فقد وضع النبي -صلى الله عليه وسلم- النظافة في مرتبة شعبة من شعب الإيمان فإن لم يقم المرء بإمارة الأذى عن الطريق تنقصه شعبة من شعب الإيمان. توجد أحاديث كثيرة في هذا الباب لأمجال لذكرها هنا ومع هذا لم نكتف بإغفال إمارة الأذى وإنما نسبب الأذى في الطريق، للناس والحيوان والبيئة دون مبالاة، فإذا ارتكب مواطن ما في بلاد الغرب مخالفة بسيطة ضد البيئة تجد عشرات الناس يتدخلون لتوجيه اللوم له، بينما نحن أمة معروفة بالنبهي عن المنكر لكن مع ذلك تحدثت كوارث بيئية ولا أحد يتدخل، سيدي الوزير.

الشرط الرابع: إقحام وتجنيد المجتمع المدني وتشجيعه، فنحن مجتمع يشجع شعبه إلا أن ما نلاحظه اليوم هو تشجيع هذا المجتمع على تسجيل الأغاني فقط. ولا مانع من تشجيع هواية جمع الطوابع ما دام هناك إقبال على هذه الهواية غير أنه يجب أن يكون الاهتمام والأولوية موجهان للبيئة، وبالتالي لا بد من إيلاء العناية اللازمة بهذا الميدان.

وأقدم بالمناسبة تحية وشكر للكشافة التي يقوم أفواجها أحيانا بحملات تنظيف، وإن كانت جهودهم بسيطة فالمهم هو المبادرة.

كما ينبغي تشجيع الاستثمار في مصانع الإتلاف خاصة المصانع المنتجة لمواد جديدة قابلة للبيع مثل مصانع إتلاف...

الرئيس: شكرا للسيد امحمد عنان، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نور الدين فكايير.

السيد نور الدين فكايير: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،

طبيعية إذ تصل إلى نسبة 20٪ من حجم المواد المستعملة في الورشة، ضف إلى ذلك عدم التزام أعوان الدولة بتطبيق القانون خاصة عندما يتعلق الأمر بهيئات عمومية أو شركات كبيرة، بالإضافة إلى الانفصام الذي حصل بين المجتمع وقيمه، فقد كانت النظافة والغيرة على المصلحة العامة صفتان متجذرتان في مجتمع أمس، وأصبحتا مجتثتان من مجتمع اليوم، بحيث أصبح لايهمه أي شيء.

لايمكنني، سيدي الوزير، أن أزيدكم علما إذا تحدثت عن الأضرار التي ألحقت بالبيئة وأثارها السلبية في مختلف ميادين الحياة والتي أنتم أدرى بها.

أريد التأكيد على أن مشروع القانون قد جاء في وقته -وهذه مناسبة لكي أشكركم عليه- ولكن لايمكنه أن ينجح، سيدي الوزير، إلا إذا توفرت له شروط نذكرها، وهي كالآتي:

الشرط الأول: وفرة المياه، سيدي الوزير، فنظرا إلى ندرتها كيف يمكننا، إذن، تطبيق مشروع هذا القانون؟ وإن كان يجب تشجيع هذا البرنامج ببرنامج آخر، بحيث تكلمتم عن مشروع هذا القانون وبرنامج آخر خاص بتوفير المياه وأسألكم بالمناسبة، سيدي الوزير، هل نضيف النفايات التي تتدفق من قنوات صرف المياه في الأنهار نفايات صلبة أم نفايات سائلة؟ يفترض أنها نفايات سائلة ولكن إذا ذهبنا إلى كل أنهار الجزائر نجد النفايات مترسبة بها إلى أن تحدث فيضانات فصل الشتاء فتدفعها نحو السدود.

الشرط الثاني: إستثمار الموروث التقليدي. ونتكلم هنا عن أبسط الطرق التي يستعملها المستهلك في الجزائر، إذ أنه كثيرا ما يلجأ إلى وسائل تغليف ذاتية الإتلاف البيولوجي كالسلال، السعاف والورق لكنه أصبح اليوم يستعمل الأكياس البلاستيكية السوداء فقط، ولذلك يجب البحث عن صيغ بديلة تتمثل في وسائل تغليف أخرى سريعة التحلل، أو استعمال وسائل التغليف الصلبة سهلة الاسترجاع والتنظيف كالأغلفة الزجاجية مثلا.

المهولة التي ذكرها السيد الوزير أثناء تقديمه للمشروع هذا الصباح. يستوجب هذا القرار المراجعة وإعادة النظر فيه وتصحيحه وتوجيه الإمكانيات المرصودة وتحويلها قصد إنشاء المفرغة الجديدة وتوفير الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة لمعالجة وتسيير نفايات "وادي السمار" وتثمينها طبقاً لأحكام هذا المشروع عوض إنشاء مفرغ أخرى.

وأقترح إثراء بعض مواد المشروع بغية تفعيله كالاتي:
المادة 29: إضافة فقرة تنص على إخضاع إنشاء المخطط البلدي لتسيير النفايات إلى الدراسات التقنية المتخصصة بعد موافقة قطاعات الري والفلاحة، التعمير والبيئة.

المادة 31: ضرورة النص على إخضاع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية للتحقيق في المحاسن والمساوي وهذا قبل مصادقة الوالي عليه.

المادة 32: يجب تحديد أوقات رمي النفايات المنزلية من قبل مصالح البلدية.

المادة 39: إضافة شرط تحديد إمكانية وضع النفايات الهامدة غير القابلة للتثمين خارج المحيط العمراني.

المادة 50: النص على استفادة البلديات من موارد تسيير النفايات المنتجة للمداخيل. خصوصا وأنها المسؤولة عن تحمل أعباء تسييرها طبقاً لأحكام المادة 32 من هذا المشروع.

المادة 51: التنصيص على استفادة البلدية من رسوم وأتاوى تسيير النفايات المنزلية.

المادة 53: توسيع صلاحيات معاينة وإثبات المخالفات المنصوص عليها في هذا المشروع إلى أعوان الضبطية القضائية من شرطة درك وشرطة العمران للسيطرة على هذه المخالفات، وانسجام النص مع الإجراءات الجزائية الأخرى.

معالي الوزير،
زميلاتي، زملائي،
نساء ورجال الإعلام.

أنوه بداية بالمبادرة المتمثلة في تقديم مشروع هذا القانون الأول في مجال تسيير النفايات وإزالتها ومعالجتها وتثمينها، بحيث أصبح أمر تسيير وتنظيم موضوع النفايات ومعالجته في إطار قانوني دقيق وبالوسائل والمكتسبات التكنولوجية الحديثة أمراً ضرورياً نظراً إلى ما له من انعكاسات على الاقتصاد والبيئة وصحة الإنسان.

لم تول العناية الضرورية بمعالجة موضوع النفايات في بلادنا، ولم يحظ بالأدوات القانونية، المالية والمادية اللازمة في إطار ما يستحقه فعلاً، وما يزال يعالج عندنا بالطرق التقليدية البالية وفق منظور ومفهوم رمي الفضلات في المزبلة للتخلص من روائحها دون أخذ خطورة آثارها وتبعاتها في الحسبان وإذا ضاقت ينقل موقعها من مكان إلى آخر، وهذا في أحسن حال.

وقد ساد هذا المفهوم حتى عند السلطات العمومية، فعلى سبيل المثال، عندما ضاقت مفرغة "وادي السمار" في الجنوب الشرقي للعاصمة، وبعد التأثيرات السلبية في البيئة والصحة العمومية، قررت السلطات العمومية معالجة الخطأ بخطأ أكبر ذي عواقب وخيمة وهذا بنقلها إلى "أولاد فايت" بالجنوب الغربي للعاصمة لتغدو العاصمة بين مفرغتين، ثم بدأت الروائح تظال أجواء المدينة الجديدة المحدثه بسيدي عبد الله -مدينة العلوم- ونزلاء المنطقة السياحية للساحل الغربي للعاصمة وفنادقها التي كلفت خزينة الدولة الأموال الطائلة والمعتمد عليها في تنمية السياحة وجلب العملة الصعبة، ناهيك عن الأضرار الملحقة بسكان هذه المنطقة الهادئة ذات الأجواء النقية، والتأثيرات السلبية في المنتوجات الفلاحية والمياه الجوفية دون إيلاء أي اهتمام لاحتجاجات السكان المعتدى على صحتهم وصحة أولادهم في عقر بيوتهم والمعرضين للأخطار والأمراض

السيد الوزير،

الأخوة النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

أثني في البداية على المبادرة المتمثلة في تقديم الوزارة مشروع هذا القانون قصد سد الفراغ القانوني في هذا المجال والذي توليه الدول المتحمة عناية كبيرة وذلك من باب "الوقاية خير من العلاج" ثم أقول إنه "كن رجلا إن أتوا بعده يقولون مر، وهذا هو الأثر"، فنحن نعرف أثر الوزير من خلال الولاية فأنا من الشرق وأعرف الأثر المتروك في ولاية تبسة، ولكن اسمح لي، سيدي الوزير، أن أنقل إليكم صورة من صور التحدي بصفتكم وزيرا لو يوفقكم الله في القضاء على المشاكل التي تتردد على ألسنة النواب مرارا وتكرارا والتي يعانونها خلال عهدتكم والتي خرج الناس بسببها في مظاهرات، وهي شكل من أشكال الغضب الجماهيري على وضع قائم وغير طبيعي، وتمثل هذه المشاكل الثلاث في:

المشكلة الأولى خاصة "بالحراش"، الثانية خاصة "بوادي السمار"، والثالثة خاصة "بأولاد فايت"، فإنني أنذاك أحييكم بيدي الإثنتين!

فوالله لن أزيد على الكلمة التي قالها الأستاذ نور الدين فكبير منذ قليل، وهي الأصل، والتي تقول إن الجزائر العاصمة حسنة بين سيئتين، لأنني عندما أنظر إلى هنا أجد مفرغة "وادي السمار"، وإذا نظرت إلى هناك أرى مفرغة "أولاد فايت" وبذلك تصبح الجزائر العاصمة غير حسنة بين السيئتين رغم خليجها المعروف بجماله في العالم.

أعود إلى الموضوع انطلاقا من الحكمة: "الوقاية خير من العلاج" نحن الآن بصدد تطبيق المثل القائل: "بعد ما شاب علقوا له الكتاب" وهذا إلى غاية إثبات العكس، على أية حال.

يوجد سؤال كبير مطروح علينا الآن هو: من المسؤول عما حدث؟ ومن المستفيد مما حدث؟ ومن المتضرر مما حدث؟ وهل كان من الممكن أن تحدث هذه الكارثة

المادة 55: التنصيص على اعتبار رمي النفايات خارج الأوقات المحددة مخالفة.

المادة 67: ضرورة التنصيص على تزويد البلديات بالإعتمادات المالية الضرورية لإنشاء المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية المنصوص عليه في المادة 29 من هذا المشروع.

ويتعين أخيرا تصحيح الخطأ الوارد في ذيل الفقرات الأخيرة من المواد 55، 55مكرر، 60، 61، 62، 63، 64 و 65 من مشروع الحكومة وتقرير اللجنة المتمثل في عبارة: "في حالة العود تضاعف العقوبة مرتين" والأصح هو "في حالة العود تضاعف العقوبة"، بحيث أن "تضاعف" تعني "مرتين" بينما "تضاعف مرتين" تعني "أربع مرات"، تأدية للغرض المقصود والانسجام مع النصوص العقابية الأخرى، فقد جاء النص باللغة الفرنسية كآتي:

En cas de récidive les peines seront Portées au double.

كما أثني بهذا الصدد على استدراك الخطأ الوارد في المشروع، بحيث استبدل مصطلح "السجن" بمصطلح "الحبس" وهو الأصح.

وأتساءل في الختام عن سبب استثناء المشروع في مضمونه واستبعاده للتطرق إلى المواد المشعة رغم خطورتها المدمرة إذا لم يكن بغرض أفراد قانون خاص بها.

نرجو من معالي الوزير أن يقدم توضيحا عن ذلك، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين فكبير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد العمري هاملي.

السيد العمري هاملي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مجموع عشرة كما يقول المثل الشعبي "الشيء قليل وزاد طاح عليه الذبان".

أما فيما يتعلق بالمواطن الفرد، فإن غياب نشر الثقافة البيئية وتحسيس المواطن بخطورة التلوث في محيطه هو الذي أدى به إلى رمي كيس القمامة من طوابق عليا لينفجر بما فيه على رأس المحظوظ من المارة في الشارع (قد يكون هذا المواطن طبيبا أو مهندسا أو كبيرا!!)

هل توجد دراسة ميدانية تقدم لنا أرقاما للأثار المترتبة على البيئة؟ هل هناك أرقاما تفصيلية عن هذه النتائج؟ وهنالك كذلك صورة أخرى، فمن يسترزق ويعيش على فضلات المزابل لسنوات دون الالتفات إلى ذلك مما ينعكس سلبا على الصحة ومخاطر أخرى كثيرة، لو وجد من يكفيه شر هذا السلوك بالتوجيه والتقويم والمراقبة...

الرئيس: شكرا للسيد العمري هاملي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد مهدي غراب.

السيد محمد مهدي غراب: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

الزميلات والزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لا يختلف في الحقيقة موضوع البيئة وعلاج مشاكلها كثيرا عن موضوع الصحة وعلاج مشاكلها، ولا عن موضوع الجريمة وتداعياتها وعلاجها، وكذلك عن مشاكل أخرى في شتى القطاعات، وكما تفضل به بعض الزملاء قبلي، هو أن إشكاليتنا هي أننا نترك الحدث والإشكال والعوائق تقع ثم نسارع في علاجها دون تدابير احترازية، وقد سببت لنا إشكالية الوقاية التي تفرض نفسها دائما على كل القطاعات مشاكل كبيرة جدا، من بينها مشكلة التسرع في العلاج الذي يؤدي إلى علاجات غير رزينة وغير مدروسة بعمق، ومشكلة الميزانية، بحيث أنه ونحن نعالج في إطار رد الفعل نصرف ميزانيات ضخمة، وتبقى في نهاية المطاف الحلقة المفقودة هي العلاج الجذري في

البيئية لو كانت عين الرقيب ساهرة؟ إذن هذا يعني أن هناك غيابا كبيرا وعليه، فالوضع الحالية للبيئة في بلادنا هي خبر لمبتدأ عنوانه التبشير بالسراب والسير في الضباب، وهذا ما وصلنا إليه، ونتساءل أيضا عن مكان التوعية والتربية البيئية والثقافة البيئية في صلب هذا النص؟ فلم نجد لها أثرا واضحا. ألاحظ مرة أخرى أن الإنسان غائب رغم اعتباره محورا في حماية البيئة.

أتذكر عندما كنت صغيرا أننا كنا نذهب إلى البحر أو الجبال، فنجد هناك أفواجا من الكشافة تتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات يقومون بجمع الأوساخ وينصحون العائلات المصطافة بالنظافة، فيقدمون إليهم أحيانا أكياسا لجمع القمامات، فمن أين أتت هذه التصرفات؟ أتت من أحد أنواع الثقافة الاجتماعية والتربية الحضارية في المجتمع، بينما نلاحظ غيابها على مستوى الإشهار الذي ينبغي توجيهه إلى المواطن لحثه على نظافة محيطه وبيئته. وسنتطرق إلى بعض الأمثلة لأن جزءا كبيرا من التلوث في بلادنا، برا، بحرا أو جوا سببه الدولة وليس المواطن، وهذا لغيابها أو لتخليها وإهمالها، فوادي الحراش سببه الدولة، كذلك مصانع الإسمنت في بن عزوز، الشلف والحامة وما ترتب عنها من إتلاف في المحاصيل الزراعية المختلفة والمتنوعة، بالإضافة إلى آثار مصانع الزئبق وما ينتج عنها من مخلفات، ونفايات تكرير المحروقات، والمؤسسة الوطنية للأسمدة بعنابة، إلى جانب تعطل محطات تطهير المياه المستعملة وقتلتها، فالشوارع متحوّلة إلى برك، ومصبات قنوات المياه المستعملة والمياه القذرة في الشواطئ الساحلية والمخصصة للسباحة، وخير دليل على ذلك العاصمة فكم من شاطئ مخصص للسباحة مع أنه مصب للمياه القذرة. كل ذلك من مسؤولية الدولة وهي قائمة وظاهرة فيه، والوقاية قبل العلاج لن تحصل. ومن المسؤول عن الدوائر الصناعية والاقتصادية التي تسببت في ذلك؟ من المسؤول عن الانتشار المقلق للمفرغات الفوضوية؟ من المسؤول عن طرح النفايات السامة والمعدية في المفرغات العمومية؟ من المسؤول عن تلوث ستة عشر سدا - كما ورد في تقديم الوزير- وسبعة أحواض من

تفريغ بعد أن يشغله مدة سنة أو سنتين أو خمس سنوات أو عشر سنوات ويكون قد ربح قليلا من المال للدولة. لا أظن ذلك ولا أدري إن كان هذا ممكناً أم لا؟. فالإشكالية قائمة، إذن، وبصفتنا سلطات ودولة مسؤولة عن القضية بالدرجة الأولى -لأن النفايات موجودة يوميا- هل نتظر مجيء هذا المستثمر؟! وإذا لم يأت، ولم ينشئ هذه المنشأة أو المفرغة أتبقى القمامة العمومية تراخ في الشوارع. فلا بد إذن، من اتخاذ القرار، وعليه أقترح تكوين مجموعة بلديات على مستوى كل ولاية تدرس الأمر تقنيا، وتتكفل الدولة ببناء مركز لمجموع هذه البلديات في كل ولاية، وتتناول قضية القمامة المنزلية من خلال فرزها. فما ينحل بيولوجيا يتحول إلى غبار وبيع للفلاحين وما هو قابل لإعادة الرسكلة كالبلستيك والخشب والقماش إلى غير ذلك ينقل إلى مصانع إعادة الرسكلة التابعة للمستثمرين الخواص في إطار عملية خدمات أو عملية استثمارية، وهكذا قد نعطي دفعة أولية على الأقل بصفتنا دولة تملك نوعا ما إمكانيات على غرار ما يوجد لدى بعض الخواص، أنا لا أعرف مدى نجاح فكرة مشروع (B.O.T) أو عدم نجاحها!.

فيما يتعلق بالنفايات الضخمة الهامدة التي نجدها في كل مكان، تلاحظ اليوم عندما تخرج صباحا مناطق جميلة تكسوها أشجار ومساحات خضراء، وإذا بك في الغد تجد حمولة عشرين شاحنة مفرغة خليطا من الحصى والحديد والخشب ولا أدري ماذا! ولا أحد يتابع هذه القضية في الحقيقة.

أقترح أن يكون للبلديات دور الرقابة من خلال شرطة البيئة والعمران التي تراقب وتعاقب دون أية رحمة ويفتح المجال بشكل دقيق وعلمي وشفاف للاستثمار مع الخواص في إطار إعادة رسكلة هذه المواد القابلة للرسكلة، والمواد التي تتحلل عن طريق الطبيعة تتحول إلى غبار، أما المواد الخطيرة والنفايات المتعلقة بغبار وغازات المصانع فلا بد أن تتكفل الدولة بها لأنه ليس لدى الخواص إمكانيات في هذا الميدان...

إطار الوقاية، فلو أننا ركزنا على العمل الوقائي وهذا في إطار عمل تربوي على مستوى أولادنا لسهل الأمر نوعا ما على المواطن في تعامله اليومي مع قضية البيئة من خلال التعامل مع نفاياته المنزلية، أو مع المواد السامة، أو مع عملية النقل إلى غير ذلك.

يتعلق موضوع اليوم بالنفايات الهامدة المنزلية والضخمة إلى جانب نفايات التصنيع أو نفايات الإنتاج. لست أعلم، سيدي الوزير، فيما يتعلق بالنفايات المنزلية، هل توجد شجاعة حقيقية لاتخاذ قرارات سياسية لحل هذه المشكلة أم لا؟

نعلم أن سيادة الوزير رجل متخصص في تهيئة الإقليم وكل ما يتعلق بقضايا البيئة، ومن المؤكد أن معه إطارات متخصصة حتى على مستوى مجلسنا، كما أننا لا نشك لحظة واحدة في افتقار الجزائر إلى كفاءات وقدرات علمية، مهنية، ابتكارية وباحثين فيما يخص هذا الموضوع، فأين الخلل؟ هل هو نقص المال والاعتمادات المالية؟ فالقانون موجود وسيعتمد، ويمكن تخصيص جزء من الميزانية لهذا الغرض، لكن الإشكال يبقى قائما ومتكررا في الميدان، إذن فلا بد من اتخاذ القرارات السياسية الشجاعة في مثل هذه القضايا، ولا بد أن تكون يد الدولة قوية الردع عندما تكلف البلديات بتسيير النفايات العامة والمنزلية لتنتشرها على مستوى إقليم البلديات، بحيث نلاحظ ذلك على الطرقات والأودية وداخل المدن ومما يسبب التعفنات وانطلاق الروائح الكريهة التي تضر بالمواطن -لست أعلم- يجب أن يتخذ قرار. إذ من الأجدر والأصلح أن تجتمع البلديات في مجموعة بلديات، مثلا خمس أو ست بلديات في ولاية واحدة يقسمها الأخصائيون جغرافيا ويختار لهذه البلديات موقع تقني وبيولوجي وبيئي في شكل مفرزة، وتتعامل هذه البلديات في هذا الإطار. لقد اطلعت على بعض ما ورد في ملفات السيد الوزير، بحيث تكلم عن مخطط أو مشروع إنجاز عقود (B.O.T)، لا أدري هل نتوقع على ضوء المستوى الثقافي للفرد أو المستثمر الجزائريين أن يترك المستثمر الذي ينشئ مركز تصفية أو فرز أو مركز

التنوع الأحيائي بما فيها الصيد مرتبطة بقطاع ما، وأن قضية الفضلات الصلبة مرتبطة بقطاع ما وجماعة محلية ما، وأن قضية التراث التاريخي والأركيولوجي مرتبطة أيضا بقطاع ما.

إذن، فإن الأمور واضحة وظيفيا وسياسيا، لذا علينا أن نشخص المسؤولية حتى نحدد مستوى تدخل كل قطاع وكل فاعل من الفاعلين في ميدان المحافظة على البيئة.

لقد أصبحت قضايا النفايات الصلبة، والماء، والساحل والمياه المالحة، والتنوع البيولوجي أو الأحيائي في العالم أو في معظم البلدان خاصة المتقدمة منها انشغالات غير رئيسية وغير أساسية بالنسبة إلى هذه الدول، التي تحول اهتمامها بصفة نوعية إلى قضايا أخرى مثل المواد المغيرة جينيا والأوزون والتغيير المناخي، إلى غير ذلك من الانشغالات والمشاكل الشاملة أو التابعة لشمولية العالم. لكن مع الأسف، إذا قارنا الجزائر بالبلدان الموجودة بالمنطقة نجد أنها ما تزال في ذيل هذه البلدان في ميدان التحكم في قضية البيئة. أن الأوان إذن لنجند أنفسنا أمام هذه الكارثة المحتملة دون أن نرمي الحجرة إلى الماضي، ودون أن نحاكم المتسببين المتعددين في هذه القضية. علينا أن نحضر أنفسنا للمستقبل، وقد وضعنا انطلاقا من هذا على مستوى الحكومة استراتيجية مبنية على تقرير وطني للبيئة قيمنا فيه العوامل التي أدت إلى هذه الوضعية من معطيات طبيعية وسلوك ومعاونة بشرية سواء كانت جماعية أو فردية، ثم تعرضنا إلى حالة البيئة قطاعا بقطاع بصفة علمية وموضوعية، ثم قيمنا مدى تكفل الدولة والسلطات وكل الفاعلين بقضايا البيئة منذ عقود، ثم خلصنا إلى تقويم انعكاسات عدم التحكم في قضايا البيئة سواء من الناحية المالية أو البيئية أو الصحية.

ولقد وصلنا إلى رقم معروف يبين بأن الجزائر تضيع مبلغ (3,5) ملايين دولار في السنة، أي نسبة 7٪ من الناتج الداخلي الجزائري.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مهدي غراب. بذلك نكون قد أنهينا النقاش العام، واستكملنا قائمة المتدخلين من السادة النواب، أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. شكرا سيدي الرئيس.

شكرا مرة ثانية لرئيس اللجنة ومقررها وأعضائها، شكرا للسيدات والسادة النواب أيضا على اقتراحاتهم وتدخلاتهم وتعبيرهم عن انشغالهم، وإنني متيقن يقينا راسخا أن هذا المشروع سيخرج من هذا المجلس معززا باقتراحات وافية تعطيه فعالية أكثر من تلك التي أعطيت له عن طريقي، وعلى يد الحكومة.

سيدي الرئيس، أود أن أشكر السيدة خديجة خبيزي على تدخلها، فقد وضعت أصبعها على قضية حساسة هي قضية البيئة، علما أن هذه ليست قضية قطاعية ولا مركزية إنما هي قضية أفقية، لأن البيئة مرتبطة بقضايا تمس المياه العذبة، والمياه المالحة، والتنوع الأحيائي وأخرى تابعة لما يسمى بالتراث التاريخي والإيكولوجي، وأخرى تمس الصناعة وفضلاتها، وغيرها يمس العمران وفضلات التجمعات العمرانية.

ليست هذه القضية، إذن، مسؤولية وزارة واحدة فعلى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سن تشريع ووضع تصور ومنظور للخروج باستراتيجية، ويجب على كل القطاعات والجماعات المحلية والمواطنين القيام بتطبيق هذه التشريعات وتجسيدها وترجمتها على أرض الواقع واحترامها.

أريد هنا أن أشخص الأمور، وأتضمن سياسيا مع كل قطاعات الحكومة وأتحمل مع كل الوزراء عبء عدم إيلاء الاهتمام الكافي بقضايا البيئة، لكن وظيفيا لا بد أن يعلم الجميع أن قضية الماء مرتبطة بقطاع ما، وأن قضية

على رأسها مشروع قانون الأم أو الإطار، وهو مشروع قانون البيئة ومشروع قانون النفايات الصلبة، وما هذا الأخير سوى عنصر يتفرع عن القانون الأساسي.

إن مشروع قانون البيئة والتنمية المستدامة بصدد إثراء من قبل الحكومة منذ أسابيع قليلة، وهو يتناول قضايا تعرض لها السادة النواب، تتمثل في: المياه العذبة وتلوثها في الوديان والسدود، وما يسمى بالأحواض الجوفية والساحل والمياه المالحة والتنوع الأحيائي، والهواء، والفضاءات الطبيعية والمحميات.

يتطرق، مشروع هذا القانون إذن إلى كل هذه الجوانب، ويقدم أجوبة شافية عن تساؤلات السادة النواب.

علينا اليوم، إن سمحتم سيدي الرئيس، أن نقتصر على قضية الفضلات الصلبة، لذا سأركز أجوبتي على محتوى مشروع هذا القانون، أي الفضلات والنفايات الصلبة.

طرح سؤال أساسي عمن هو المسؤول عن الحالة المعاشة حاليا؟. أنا لا أريد أن أحاكم الدولة على كل ما جرى في هذا البلد منذ عقود وعقود، وخصوصا منذ سنوات الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، ولا أريد أن أنطلق من باب المجابهة كما ورد في تدخل صديقي النائب ممثل ولاية من ولايات الوطن، بحيث قال في طرحه: "إن الدولة هي المسؤولة عن كل ما يلوث على مستوى الوطن"، كما وضع الدولة والمواطن وجها لوجه، أنا أرفض رفضا باتا هذه الأطروحة، لأنها خاطئة تماما، وأنطلق من باب الشراكة واقتسام العبء والتضامن في إيجاد الحلول.

وقد ركزنا انطلاقا من هذا على مبدأ "الملوث هو الدافع"، مهما كان هذا الملوث. فإذا لوثت الدولة بكل عناصرها عليها أن تدفع وتجبر وتصحح وتصلح كل ما أفسدته، وإذا كان الملوث تابع لقطاع ما خاص، أي لفرد من الأفراد، فعلى الملوث أن يدفع قيمة هذا التلوث وثقله وتكلفته.

وارتأينا انطلاقا من هذا أن نضع استراتيجية للسنوات العشرة المقبلة، وحضرنا هذه الاستراتيجية ودعمناها بمشروع وطني للبيئة والتنمية المستدامة، سيقدم إلى الحكومة في الأيام المقبلة، ثم يوزع ويقدم للإثراء من قبل السادة أعضاء هذا المجلس الموقر.

صنفنا أولويات الحكومة في إطار هذا المشروع أو الإستراتيجية أو المخطط وبصفة تدريجية حتى نقلص الجبهة، ورأينا أنه من أولوية الأولويات أن نوجه الضربة الأولى إلى ما يسمى بقضية النفايات أو الفضلات الصلبة، وانطلاقا من هذا حضرنا مشروع هذا القانون الذي يترجم هذه الإستراتيجية.

تنقسم هذه النفايات إلى ثلاثة أنواع:

- منزلية.
- ناجمة عن الصناعات.
- ناجمة عما يسمى بالقطاعات الهامدة.

وشخصنا انطلاقا من هذا مسؤولية كل قطاع في تحمل قضية إزالة الفضلات الصلبة ومعالجتها.

ترجع المسؤولية فيما يخص الفضلات الصلبة الصناعية إلى مصدر هذه النفايات ومنتجها وحاجزها، أي القطاع الصناعي بتنوعه سواء كان عاما أو خاصا.

وقد حددنا فيما يخص النفايات الصلبة المنزلية مسؤولين هما البلدية لأنها مسؤولة عن جمع هذه النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، ومنتج هذه النفايات أي المواطن.

وبشأن النفايات الخاصة الناجمة عن المستشفيات والمصحات، فقد شخصنا المسؤولية وأرجعناها إلى المستشفيات العمومية أو الخاصة، أما منبع النفايات الهامدة هذه، فإنه معروف والمصدر معروف، وهي الشركات والمؤسسات التي تبني وتشغل وغير ذلك.

لقد حضرنا على مستوى الوزارة مشاريع قوانين عديدة

الولايات، ففي "الولايات الشاطئية" فضلنا أن نعطي أولوية النقاش لقضية الساحل، وفي الولايات الجبلية للقضايا الجبلية، وفي الولايات الساحلية للقضايا الساحلية، والشيء نفسه بالنسبة إلى الولايات الجنوبية فقد أعطينا الأولوية لما يسمى بالواحات واقتصادها وقضاياها.

لقد انطلقنا، إذن، في نقاش وطني، وستأتي المرحلة الثانية منه في الأسابيع المقبلة وسنرقيه إلى مستوى ولائي، وإقليمي، وجهوي ثم وطني لكي نجمع كل الاقتراحات ونعرف كل ما يجول في صدور المواطنين. أعزز هذا التقرير الوطني باقتراحات المواطنين، بحيث يصبح منتج كل المواطنين الجزائريين، ثم يشهر وينشر ويعاد نشره كل سنتين، حتى يستطيع كل مواطن جزائري وكل فاعل ومسؤول جزائري أن يعترف بمدى تطور المحافظة على البيئة في هذا البلد، بمدى الجهود التي قمنا بها، ومدى الأطوار والأشواط التي التي ينبغي تحقيقها حتى نستطيع أن نخفف من عبء تلوث البيئة في هذا البلد.

منحنا الأولوية، كما قلت للحركة الجهوية، وفي الثامن من شهر أكتوبر كان من المحتمل أن نجمع كل جمعيات بلدان الجنوب لتناقش هنا في الجزائر قضية البيئة في العالم. كما أننا نحضر قمة "جوهانسبورغ" في الجزائر أي قمة ريو + عشرة (10) وهكذا نخلص إلى تصور شامل وكامل، مكمل للتصور الذي سغانه هنا في الجزائر عندما جمعنا كل الحكومات الرسمية في شهر سبتمبر الفارط. وهكذا نستطيع عندما نتوجه إلى "جوهانسبورغ" أن نخرج بنظرة متكاملة تشمل النظرة الجماعية النابعة عما يسمى بالمجتمع المدني، والنظرة النابعة عن الحكومات والرسميين.

كانت الجزائر إذن، مبادرة بهذه العملية، وهذا إيماننا منا بضرورة تملك قضية البيئة للحركة الجماعية، وهدفنا الأساسي من هذا هو أن نملك البيئة للمواطن، وأن نخرج بمواطنة بيئية جديدة، لكن هذا يتطلب، بطبيعة الحال، وقتا وتعبئة وشرحا ونقاشا وتضامنا وتقاربا وجوارا، وهذا

فنحن إذن ننتقل من باب الشراكة، ومن باب المعية ومن باب التوعية حتى نخرج بنظرة جماعية بصيرة مبنية على التفاوض والإقلاع المشترك.

طرح السيدات والسادة: نوارة جعفري، فيصل فارسي، محمد الوردي خلفاوي، ميلود مزيان، نصر الدين شقلال، عبد العزيز حمام، خديجة خبيزي، عبد العزيز مشنن، شعبان سماعيل، امحمد عنان، نور الدين فكايير، العمري هاملي، محمد مهدي غراب. تساؤلات عديدة، دار جلها حول انشغال واحد يتمثل في عدم احتواء مشروع هذا القانون موضوعي التحسيس والترشيد.

تطرق مشروع هذا القانون إلى قضية التحسيس والترشيد فقد نص في مادة من مواده على أنه يجب على الدولة والبلديات أن تقوم بتحديد نظام تحسيس المواطنين وترشيدهم، لكن معظم البنود والنصوص التي تركز على قضية التحسيس والترشيد والتوعية لتمليك قضية البيئة للمواطنين فرغت وحررت في إطار مشروع قانون البيئة والتنمية المستدامة، بحيث يعترف المشروع أساسا بحق المواطن في الحصول على كل المعلومات عن قضايا البيئة وخطورتها مباشرة دون تردد، سواء من قبل الدولة أو البلدية أو الصانع مهما كان.

ثم منحنا في مشروع هذا القانون المواطن حق مقاضاة أي قطاع، وأي فاعل وأي فرد إذا تسبب في التلوث ولو كان غير مرتبط به. فهذا المشروع يمنح إذن المواطن بعدا ورافدا وسلاحا كبيرا بغية نشر ثقافة بيئية حقيقية، وردع كل من يتسبب في تلوث المحيط.

انطلاقا من هذا قمنا على مستوى الحكومة ببعث حوار وطني انطلق على مستوى كل بلديات التراب الوطني، بحيث تطرقت كل البلديات بجمعياتها وشبابها ووكالاتها ومساجدها وكل القوى الفاعلة فيها ومرشديها إلى قضية البيئة، وإجراء نقاش عام حولها. دار الحوار في شهر يونيو حول قضية الماء، وفي شهر يوليو تناول قضية النفايات الصلبة، ولقد كيفنا هذا النقاش حسب تمركز هذه

الجماعوية دروسا لنعمم ثقافة وطنية خاصة بقضايا البيئة.

طرحت أسئلة عديدة عن ضعف الإمكانيات والوسائل على مستوى البلديات من قبل السادة: عبد الحق بويجرة، نصر الدين شقلال، محمد شهرة.

أنا أشاطرهم الرأي تماما لأنني ابن الجماعات المحلية، لقد ترعرت فيها، وأندد أيضا بكونها واقعة تحت رعاية سلطوية قوية. وأنا من الحماة الساعين إلى رفع هذه الوصاية الإدارية البيروقراطية، والتخفيف منها، وإعطاء استقلالية أكثر، ومرونة أكثر وسيادة أكثر للجماعات المحلية، نتساءل كيف ذلك؟ يتم ذلك بطبيعة الحال وكما تفضل البعض بالقوانين، وبالدمع المؤسساتي كما جاء على لسان البعض الآخر. لكن علينا أيضا أن ندعم الاستقلالية المالية، وهذا يبني أساسا على جباية محلية مستقلة وحررة وإرادوية". ارتأينا انطلاقا من هذا أن نبدأ في إعطاء النواة الأولى من هذه الجباية المستقلة الحرة والمحلية حتى نعطي -كما قلت- البلديات والجماعات المحلية الاستقلالية.

إذن أدرجنا في مشروع القانون المقبل، وفي مشروع هذا القانون بعض الاقتراحات الخاصة بالرسم على الفضلات الصلبة حتى تعزز ماليا الجماعات المحلية، لأننا لاحظنا أن الرسم الحالي الذي يبلغ 375 دينارا لكل شخص ولكل مواطن سنويا لا يكفي ولا يغني من جوع، ولقد لاحظنا بعد تقويم دقيق على مستوى وزارتنا أنه إذا أردنا أن نغطي تكلفة الخدمات التي تقدمها البلدية سنويا، فلا بد على كل مواطن أن يدفع 1700 دينار لتغطية التكلفة الناجمة عن خدمات جمع الفضلات ونقلها ومعالجتها. واقترحنا على وزارة المالية أنه في ظرف خمس سنوات ننتقل من مبلغ 375 دينار. ونستدرك هذا الفارق حتى نصل إلى تغطية هذه الخدمات ونسمح للبلدية بتغطية كل حاجياتها، والقيام بكل أعمالها خدمة لتطلعات المواطنين في هذا الميدان بالذات.

ما نريد أن نقوم به على مستوى الحكومة بمعية كل المنتخبين والمواطنين.

على مستوى القطاعات الأخرى، نحن نفضل، أيضا، الحوار والنقاش أكثر من المجابهة، فقد اقترحنا فيما يخص قطاع الصناعة وإعادة الهيكلة، مثلا، أن نخوض عمليات تفاوضية عديدة مع أصحاب الصناعة لحثهم على إنشاء ما يسمى بخليات البيئة في كل مصنع من المصانع الوطنية، لحثهم أيضا على تحضير ما يسمى بالتعاقد مع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وصندوق إزالة التلوث حتى نتقاسم العبء، ونخرج بصورة مشتركة للمحافظة على البيئة في ظرف سنة أو سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات.

وأشاطر الجميع الرأي وهذا فيما يخص قضية التربية والمدرسة في كون المدرسة والعائلة المنبع الأساسي لتجذير قضية البيئة وترسيخها وغرسها في قلب المواطن.

واتخذنا في هذا الإطار مع سيادة وزير التربية الوطنية قرار إنشاء نوادي خضراء، بالتدرج حسب الإمكانيات في كل المدارس والثانويات والمعاهد الكبرى والجامعات، وذلك من أجل التعارف وإجراء التجارب في قضايا البيئة حتى نغرسها -كما قلت- في قلب المواطن.

قررنا زيادة على هذا مع وزير التربية الوطنية قيام كل طفل في هذا الموسم بالتشجير -أي غرس شجرة- في مدرسته، أو جواره أو محيطه، وهذا حتى ندفع التلميذ رمزيا إلى أن يتطبع ويتمعن ويتحسس قضايا البيئة ميدانيا، ثم اخترنا نخبة مكونة من أربعة عشر (14) ولاية نموذجية، حضرنا بشأنها دروسا في ميدان البيئة حتى ندخل ابتداء من عام 2003 -إن شاء الله- في سلك التعليم أدوات وميكانيزمات بيداغوجية لنحسس الطفل بقضية البيئة منذ صباه، هذا ما أردنا أن نغرسه حتى نحسس بقضية البيئة ونرشدها. واقترحنا زيادة على هذا -على مستوى الوزارة- على الحكومة إنشاء مدرسة وطنية للبيئة، حتى نعطي الفنيين والمختصين والحركة

المديريات الموجودة في مستوى الولايات في إطار اللاتمرکز، هذا هو النضال وهذه هي الغاية وهذا هو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه مع حكومتنا. وقد قال البعض وهم مشكورون على ذلك إنه من واجبنا أن نكون شرطة محلية حتى نترجم ونحقق النظري على أرض الواقع. هذه البنود وهذه النصوص جسدت عندما كنت محافظا بجزائر بني مزغنة، إذ قمت بإنشاء وبمعية مديرية الأمن الوطني ما يسمى بشرطة حماية البيئة. وقد توسعت و الحمد لله هذه الشرطة إلى كبريات المدن الجزائرية وسنوسعها إلى البلديات الريفية حتى نوفر أرمادة ونوفر الوسائل والأدوات اللازمة في يد رؤساء البلديات للتحكم والحراسة ومعالجة ومتابعة قضية البيئة.

وقد تكلم كل من السيدة خبيزي والسيد جلال بوسيف، عن احتمال غلق بعض المصانع في بعض الحالات إن كانت المخالفة باهظة، ولقد بادرننا إلى هذا الأمر ولأول مرة على المستوى الوطني، وتم غلق مصنع غزوات الذي فاق الحدود المعقولة لتلوث الهواء، وقد استجيب لهذا الإجراء وتم الانطلاق في تغيير كل المصناعات الموجودة في مستوى الفرع، لنصل -إن شاء الله- في آخر هذه السنة إلى مصفات غير ملوثة لهذه المنطقة من الوطن. هناك استفسارات أخرى من السيد جلال بوسيف والسيد جيببي من معسكر عن ادخال مدينتي معسكر وغيليزان في إطار البرنامج الوطني للمفرقات والمصبات.

الجواب هو: نعم، لقد تم إدراج المدينتين المذكورتين في برنامجنا.

هناك سؤال آخر عن المسلك الذي يمكن أن يسلكه رئيس البلدية، أو الوالي، أو أي مستثمر لإنشاء منشأة ما، ملوثة كانت أم لا، أريد في هذا المضمرة أن أشعر الإخوة والأخوات الحاضرين هنا، أنه من اليوم فصاعدا (ومنذ عدة أشهر)، كل تمرکز لأي مصنع كان، ولأي منشأة كانت لمعالجة الفضلات وغير الفضلات، ولأي مصنع كان لا بد أن يخضع لدراسة أولية للبيئة، وهذا شيء أساسي، فقد أشعرنا منذ أسابيع من قبل أن هناك مستثمر يريد إقامة

فإذا عززنا البلدية بأموال تدرجية لتغطية هذه التكلفة، أي نعطيها الموارد المالية لتغطية الخدمات وحاجات الأعوان ولشراء كل العتاد اللازم من شاحنات وغيرها من المستلزمات، وهذا هو السر تحضيرا للدخول في ميدان الامتياز بعد ذلك. فالمواطن الذي يريد الدخول في المنافسة والامتياز والسوق، لا يقبل بأية حال أن يخسر ماليا. ولهذا يجب أن نصل في إطار الاستدراك إلى مستوى تغطية الخدمات البلدية، إلى مستوى الصفر، أي مستوى التوازن حتى يتسنى ويسر لكل راغب في التدخل في إطار الامتياز خوض معركة السوق إذ يتسنى له آنذاك دخول الميدان. وللعملية سرين هما إعطاء البلديات الموارد الأساسية لتغطية الخدمات إن أرادت وبرغبة منها، عليها إن أرادت دخول السوق والامتياز أن تقوم بذلك، وهكذا نحضر استقلالية البلديات تدريجيا للخروج بمجموعة إجراءات جبائية، وقد أعطيناها اليوم ما يمكن تسميته باللينة في ميدان الجباية المحلية، ثم نوسعها بعد ذلك بالتدريج إلى جبايات أخرى كالخاصة بالعقار، أو الفلاحية، أو التجارية، أو الصناعية إلى غير ذلك.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالسؤال الخاص بضعف المؤسسات أو البيع في المستوى المحلي والجهوي، ولا يفوتني في هذا المجال أن ألفت نظر الإخوة إلى أمر يعرفونه أحسن مني باعتبارهم الأقدم في هذا القطاع أو هذا المجال.

سيدي الرئيس،

كانت هيئة البيئة في الماضي هيئة جواله ورحالة بين الوزارات وقد عرفت في مشوارها عشرين مؤسسة في المستوى الوطني، فكيف نريد أن نخرج بسياسة مستقرة وبنظرة مستقلة أيضا إذا كانت المؤسسة والأعوان والإدارات في مهب الرياح؟!

استقرت الأمور اليوم، والحمد لله وهو ما يبشر بالخير بالنسبة إلى المستقبل، فعلينا وبمساعدتكم أن نثمن هذه المؤسسة من الناحية المحلية، ونحولها إلى مديرية كباقي

هنا هو إدخال رسم لحث الملوث ليصلح المنشأة الترميدية المعطلة وإعطائه مهلة لشراء وتحضير وتنظيم ترميد نفايات المستشفيات بصفة عاجلة.

تساءل السيدان نصر الدين شقلال، وسيد علي براهيم عن موقف الوزارة فيما يخص الخصخصة، نحن أمام حالتين؛ الأولى فيما يخص خصخصة أو فتح ما يسمى برأس مال المؤسسات الحالية، وأدخلنا في هذا الشأن بندا في القانون وهو أن اقتطاعات التلوث توجب على من يشتري المصنع الجديد أن يتحمل عبئها، وخير مثال على ذلك هو ما قمنا به عند تفاوضنا مع الهنديين الذين سيشترون في رأس مال شركة "سيدار" في إطار شركة "إسبات"، حيث تعهدوا كتابا وتعاقديا على أن تكون الخصوم على عاتق تكلفة الشركة الهندية المعنية، وتعفى من هذا الشرط العقود التي أبرمتها الجزائر في الماضي إنه شيء أساسي باعتباره سيكبد الشركة المعنية بالأمر مبلغ خمسة وثلاثون (35) مليون دولار بالإضافة إلى أننا قد نجحنا في إدخال البعد الأساسي.

فيما يخص الشركات التي تطرق أبوابنا فإننا نضع لها البعد البيئي كشرط أساسي وهذا أمر يسري على أية شركة كانت، ومهما كانت قوتها وتأثيرها سواء على الجزائر أو حتى المنطقة المغاربية فإنه من الضروري إخضاع المؤسسة إلى دراسة بيئية أولية أساسية وهو شرط لا مفر منه ولا مناص ولا جدال فيه.

وعن مسألة الأكياس السوداء والتي تطرق إليها السيد شقلال اتخذت تونس بهذا الشأن إجراء حاسم يتمثل في منع الأكياس السوداء من السوق التونسية.

وقد وقعت بلبلة وأخذ ورد في الأمر، أما نحن فسندرس القضية في الأسابيع المقبلة -إن شاء الله-.

بقي الآن، سيدي الرئيس، أن أتوجه بخلاصة، فقد تحدث الكثير كالسيد الحبيب فيدوم، بحيث تساءل عما إذا كانت هناك إرادة سياسية، نعم هناك عزيمة سياسية

مصنع في ولاية المسيلة، وقد أوفدنا بهذا الشأن فريقا لتحضير دراسة بيئية للمشروع وهناك دراسات أخرى مثلا في "توجه" كان هناك مستثمر عربي أراد أن يستثمر جوار بجاية وقرب ساحلها عبر مصنع للإسمنت، وقد رفضنا الملف لأن المشروع سيلوث الغابة المجاورة كما سيلوث التنوع الأحيائي أيضا في حين شجعناه للاتجاه نحو مواقع أخرى تستوعب وتستوطن وتحتضن بصفة أفضل هذا النوع من الاستثمارات.

هناك أسئلة أخرى حول قضية النفايات أو الفضلات الصناعية الخاصة، وردت من لدن السادة بن ساعد، ومولود مزيان، وحماد، وجلالي بوسيف، وحبيبي.

لقد تساءلنا عن موضوع النفايات الصلبة الخاصة أو الخطرة وقلنا أننا بصدد تحضير مفرغة وطنية أو اثنين أو ثلاثة في المستوى الوطني لأننا غير قادرين على إنشاء أو بناء منشآت خاصة بترميد النفايات، لأنه يستحيل في الوقت الحالي تكنولوجيا وتقنيا وفتيا، وعلينا لذلك في هذه المرحلة الإنتقالية تحضير مفرغات ومصبات لاستيعاب وردم وغمر وطمر هذه النفايات الصلبة الخطيرة الخاصة، ونحن بصدد البحث للعثور على مفرغة بولاية ما، تتركز إحداها في الشرق وأخرى في الغرب وثالثة في الوسط.

فيما يخص هذه القضية دائما، نحن نعد لمخطط وطني للتعرف على مكان وجود النفايات وتحديد كميتها ونوعها وقد جئنا بمرسوم في ذلك حتى نعمل على إزالة المخزن من هذه النفايات والتخفيض من التخزين بموجب مرسوم سيقترح عليكم في إطار القانون الحالي.

دائما وفي الموضوع نفسه، هناك قضية المستشفيات التي توجد بها الآن ما يقارب 267 منشأة للترميد غير أن 220 منها معطلة لأسباب طفيفة جدا في بعض الأحيان. إذن، كيف نشجع بل نحث المسؤول عن المستشفى على ترميد هذه النفايات الخطيرة التي تلتقى بطريقة فوضوية في المفرغات والمصبات، الحل الوحيد

أنني أقدم تشريعا أمام مؤسسة لها سيادة وغايتها الوصول إلى تشريع في مصلحة الجميع، وإيماني راسخ في أنه الطريق السوي، أشكركم السيد الرئيس، وأشكر الجميع وأشكر كل الذين ساهموا في إثراء ومناقشة هذا القانون.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير على رده الوافي على جميع الأسئلة التي طرحت، أسأل اللجنة إن كان بحوزتها تعليق؟ والكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا السيد الرئيس. لدي كلمة قصيرة في نهاية هذا النقاش الثري والهام وأريد أن أتوجه عبرها بالشكر الجزيل إلى الزميلات والزملاء النواب على تدخلاتهم الجادة ونقاشهم المسؤول لإثراء هذا القانون، وأشكر كذلك السيد وزير تهيئة الاقليم والبيئة على الفرصة التي أتاحتها لممثلي الشعب لطرح هموم المواطنين وما يعانونه في هذا المجال المعقد المتعلق بالبيئة، والبيئة باختصار هي الحياة، والحفاظ عليها يعني الحفاظ على الحياة، وأثمن كذلك شخصا جل الاقتراحات التي تقدم أو تفضل بها السادة المتدخلون، حتى وإن كان بعضها قد تناولته اللجنة في نقاشاتها الداخلية ولم نرغب الفصل فيه تاركين الفرصة لزملائنا وزميلاتنا في القاعة للنقاش وإيفادنا بملاحظاتهم وأرائهم حتى نأخذ في نهاية المطاف الرأي النهائي فيها.

لايزال النقاش مفتوحا من خلال مناقشة تعديلات السادة النواب والتي نأمل أن تزيد النص دقة وقوة، وأشكركم السيد الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس اللجنة، أشكركم جميعا وأعلمكم أن المجلس سيستأنف أشغاله غدا -إن شاء الله- وذلك لسماع تقديم السيد الوزير لمشروع القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وسماع تقرير اللجنة مع فتح النقاش في الموضوع. إلى تلکم الساعة نتمنى التوفيق للجميع، ورفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة

والدقيقة العاشرة مساء

ووجود الوزير لهذا الأمر جواب بين وساطع على وجود هذه الإرادة، بالإضافة إلى ذلك، لدينا الآن استراتيجية أو لدينا قانونا وستتلوه قوانين أخرى.

وفي ميدان البيئة أيضا هناك مؤسسات في طريق الإنشاء لاستيعاب هذه السياسة إلى جانب ثقافة وتحسيس وترشيد هو في طريق النضج وحتى نوسعه بعد ذلك رقعة برقعة بالتقارب والعمل الجوارى إلى ربوع هذا الوطن، وأقول أيضا ومن باب الصدق والصراحة إنه لا بد لنا أن نخرج من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم خصوصا في ميدان الاتصال، وأمامنا اليوم وبصراحة رياح تعاكسنا، وتتمثل في أصحاب الريح والمصالح وأصحاب الاحتكار وأصحاب الريح السريع، الذين يلوثون ولايراعون البعد البيئي.

علينا إذن، أن نفتح هذه الجبهة سواء كان المتورط فيها من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص فردا كان أو جماعة.

ثانيا، هناك تيار ثاني لا يتمتع بالحس فيما يخص قضية البيئة، أي أن هناك تجاهل بالنسبة إلى القضية وعلينا أن نحسس ونرشد في هذا الميدان بمعنية الإخوة الحاضرين معنا هنا، لأن النظافة من الإيمان ومن الإسلام وباب الإرشاد هذا من الواجبات الدينية التي هي على عاتقنا، ومن واجبات المواطنة كذلك، علينا إذن أن نحسس وأن نحاول التقليل من هذه الفئة ونوسع في الوقت نفسه الفئة الثالثة وهي التي تعد قليلة الآن وهي جد متحسسة للبيئة فلا بد من تقويتها وتعزيزها.

وهناك فئة أخرى مختبئة في أحشاء الإدارة والحكم وتشمل الكثير من الذين لا يدركون ولا يفقهون قضية البيئة، وهذا أمر يتطلب من لدن السلطة المسؤولة ومن خصوص ومجموع السياسيين ومن لدن الوزير المعني بالأمر، الشجاعة، لأنني متأكد من شرعية هذا القانون.

OK

W u V E WO U WK V

1 - من السيد محمد حوشي إلى السيد وزير التربية الوطنية

الموضوع: سؤال كتابي.

المرجع: المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير،

إن السيد تجيني الحبيب أستاذ اللغة الفرنسية كان منتدبا كأستاذ للتعليم الثانوي وبعد إحالة ملفه على اللجنة المتساوية الأعضاء، قررت هذه الأخيرة تنزيله إلى سلكه الأصلي بالتعليم الإكمالي ودعوته إلى المشاركة في الحركة السنوية للمناصب الشاغرة بالولاية.

حيث خضع المعني لتدبير اتخذه مدير التربية في ذلك الوقت، يقضي بتعيينه كأستاذ في مؤسسة تبعد عن مقر إقامته بـ 150 كلم رغم أن اللجنة المتساوية الأعضاء ونتيجة لرصيده الترتيبي الجيد من حيث النقاط قد عينته في مؤسسة "ماضوي" بمشربة، إن التدبير الذي اتخذه مدير التربية، رأى فيه المعني إجحافا في حقه المتمثل في حصوله على المرتبة الأولى التي تؤهله لاستلام المنصب المرغوب، فأجحف عن الالتحاق بهذا المنصب، الأمر الذي دفع بمدير التربية أن يتخذ قرارا بفصله.

السيد الوزير، إن الأستاذ موضوع هذا السؤال قد قدم تظلما للسيد وزير التربية الوطنية الذي كلف السيد مدير

الموظفين بدراسة قضيته بعناية وأنهى الأمر بتوصية تقضي بإعادة إدماجه كما كان سابقا.

لم تسووضعية المعني إلى اليوم رغم مراسلاته واتصالاته وبقي خاضعا لطريقة التعيين المؤقت وفي أماكن نائية.

السيد الوزير،

بقي المعني معلقا إلى اليوم دون عمل محروما من مرتب يقيه نواب الزمن من جهة، ومن جهة أخرى وتكريسا لمبدأ الثقة وتجسيد دولة القانون فإني أوجه إلى معاليكم السؤال الكتابي الآتي:

. هل المواطن الأستاذ تجيني الحبيب محق في المطالبة في العودة إلى منصب عمله كما كان سابقا طبقا لقرار اللجنة المتساوية الأعضاء وكذا توصية السيد وزير القطاع؟

- هل يمكن أن يخصص له منصب في بداية السنة الدراسية 2002/2001؟

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير

الموضوع: رد على السؤال الكتابي رقم 522.

المرجع: مراسلة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان رقم 425 والمؤرخة في 14/06/2001.

لقد تفضلتم بتوجيه سؤال كتابي إلي، حول وضعية الأستاذ "تجيني الحبيب"، وبعد استفسار السيد مدير التربية لولاية النعامة، يشرفني أن أفيدكم بالتفاصيل عن وضعيته مشفوعة بالأوراق الثبوتية.

2 - من السيد أحسن عربي إلى معالي وزير الموارد المالية

الموضوع: سؤال كتابي.

طبقا للمادة 134 من الدستور وبناء على المواد 99، 100، 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، أعرض عليكم السؤال الكتابي الآتي:

يعاني سكان أحياء "علي خوجة" و"شباشب" و"جعفري" و"الباي الغربي" و"الشرقي"، وهي الأحياء التي تمثل أكثر من نصف مساحة مدينة الرغاية حيث تمتد من المخرج الغربي نحو مدينة عين طاية إلى المخرج الشرقي نحو مدينة بوداوا، من انعدام كلي للماء الصالح للشرب منذ عشرية كاملة من الزمن وبشكل متقطع قبل ذلك، وتتميز هذه الأحياء رغم العدد الهائل لسكانها بقدم قنوات المياه واختلاطها أحيانا بقنوات صرف المياه الفوضوية، لأن القنوات الرسمية شبه منعدمة وتصب في وديان صغيرة تلوث المحيط والمياه الجوفية وشبه الجوفية التي يستغلها السكان -على شكل آبار- في مختلف مقتضياتهم.

ناهيك عن تأثير ذلك على ملوحة المياه بفعل قرب البحر، وتتميز هذه الأحياء كذلك بخزان ماء واحد سعته 500م³ يبعد بحوالي 5 كلم عن حي الباي الشرقي مثلا (تستوعب قنوات نقل المياه نسبة كبيرة من هذا الحجم قبل وصولها إلى المستهلك، وبالتالي، لا يصل الماء للأحياء النائية بفعل انعدام الضغط وقدم القنوات).

وقد وجه المواطنون المعنيون رسالة مضمونة لوزارتكم بتاريخ 29 يونيو 2000 تحمل قرابة 300 توقيع، ولكن دون جدوى.

نرجو منكم، سيدي الوزير، إطلاعنا بالإجراءات التي تنوون اتخاذها لحل مشكلة هؤلاء السكان.

وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

السيد "تجيني الحبيب" موضوع سؤالكم، كان أستاذا للتعليم الأساسي لمادة اللغة الفرنسية، تم عزله من سلك التعليم ابتداء من 09/11/1997، بعد أن أعيت الإدارة كل السبل لإرجاعه لجادة الصواب، بحيث أنه عزل نتيجة تخليه عن المنصب وعدم التحاقه به وبعد إعدار أرسل إليه بتاريخ 21/09/1997 بدليل وصل الإستلام رقم 0393 بتاريخ 22/09/1997، وذلك طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الإطار وعلى وجه الخصوص المادة 92 الفقرة 02 من المرسوم 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985.

كما أن المعني بالأمر قد مثل ثلاث مرات أمام مجلس التأديب خلال مساره المهني (وأرفق طيه الملف كاملا) ومن خلال معاينتي لمحضر مداوات اللجنة المتساوية الأعضاء، وتقارير رؤساء المؤسسات التي عمل بها، تبين لي أن المعني يتميز بتهور وبعجرفة منقطعة النظير، رغم أن الإدارة أتاحت له عدة فرص إلا أنه لم يحسن استغلالها، من ذلك أنها سمحت له بالتدريس في التعليم الثانوي، إلا أنه اعتدى على تلميذة بضرب مبرح نتج عنه عظمة مرضية لمدة 13 يوما، وكان سببا في مثوله الثالث أمام مجلس التأديب، ومع ذلك فقد عفت الإدارة عنه مجددا نظرا لوضعيته الاجتماعية وأرجعته إلى منصبه الأصلي كأستاذ تعليم أساسي، إلا أنه لم يلتحق بالمنصب الذي نقل له على إثر مثوله أمام مجلس التأديب، وأعلن عن عزله نهائيا ابتداء من 09/11/1997.

ومع كل ذلك، وبعد إرسال لجنة وزارية يرأسها مفتش التربية والتكوين، ونظرا لاعتبارات اجتماعية محضة، تم اقتراح إعادة التوظيف في إطار الاستخلاف في انتظار حل يسمح به القانون، إلا أن هذا الحل رفض من قبل المعني لأنه يشترط العمل بمدينة المشربة فقط، لذا، ولرفض المعني كل الاقتراحات التي عرضت عليه، رغم أنه في وضعية لا تسمح له بالنقاش، فإنه لم يبق من حل سوى تسريح المعني تسريحا نهائيا، بقرار رقم 16 مؤرخ في 26/01/2000.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول معاني التقدير والاحترام.

3 - من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير الموارد المائية

الموضوع: سؤال كتابي.

المرجع: المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- المادة 95 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي الوزير،

- نظرا للمواد الدستورية والقانونية والتنظيمية المذكورة بالمرجع أعلاه، وما نفضاه على النائب من ضرورة التحسس لتطلعات المواطنين وانشغالاتهم ورفعها إلى الهيئات المختصة،

- ونظرا لمعاناة جزء هام من سكان بلدية "قلته سيدي سعد" لنفس الدائرة بولاية الأغواط المقيمين حول منطقة (خنق سيدي براهيم) وبالقرية الفلاحية،

- ونظرا لأن الحاجز المائي الذي أقيم مؤقتا في سنوات السبعينات، في انتظار إنجاز سد سيدي براهيم، قد جرفته مياه وادي الطويل وتركت سكان القرية الفلاحية وما جاورها ينتظرون تحقيق هذا الحلم الذي طالما وعدهم به المسؤولون المحليون والوزراء السابقون،

- ونظرا للطلبات المتكررة الموجهة من السلطات المحلية إلى وزارة التجهيز، والتي كان آخرها بتاريخ 20 جويلية 1999 مع بطاقة تقنية أعدتها مديرية الري بالولاية.

- ونظرا للمراسلة التي وجهتها إلى معالي سيادتكم بتاريخ 2000/09/30 حول طلب إنجاز سد "خنق سيدي براهيم" (صنف 01)،

* رد السيد الوزير

نعنذر في بداية الأمر عن التأخر الذي بدر منا للإجابة عن سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه والذي يتناول موضوع تزويد سكان أحياء "علي خوجة"، "شيشب" و"جعفري" بمنطقة الرغاية ولاية بومرداس بالمياه الصالحة للشرب، أتشرف بإفادتكم بالمعلومات التالية:

يتم تزويد الأحياء المذكورة أعلاه من بئر واحد يعادل منسوب تدفقه 6 ل/ثا مع وجود خزان واحد تصل سعته إلى 500 م³.

وبصدد تحسين تزويد مواطني هذه المنطقة بالمياه الصالحة للشرب أنجزت مديرية الري لولاية بومرداس بئرا ثان يعادل منسوب تدفقه 7 ل/ثا.

ولكن لم يستفد من هذه الإنجازات وقيت معطلة منذ سنة 1992 بسبب الأضرار التي أصابتها من قبل السكان المجاورين لها، بحيث قام السكان المجاورون للبئر بتحويل الخط الكهربائي المخصص لتشغيل البئر لاستفادتهم الخاصة مما أدى إلى تعطيل الأجهزة الإلكترونية ميكانيكية للبئر. أدت هذه الحالة مع الزمن إلى تعطيل الضغط تماما وألحق بكل التجهيزات أضرارا باهظة فتدخلت وحدة التوزيع للمياه بكل الأشكال إلى الأطراف المعنية لوضع حد لهذا التصرف اللاشعري ولكن بدون نتيجة.

أدت هذه الوضعية التي أثرت سلبا على نظام التسيير منذ سنوات بوحدة توزيع المياه إلى رفع عدة دعاوى أمام محكمة ولاية بومرداس، وتم بالموازاة تسجيل عملية مفادها تجديد القنوات مع إعادة تجهيز وتشغيل البئرين وقد انتهت هذه العملية مؤخرا بتسليم البئرين، ونحن مقبلون بمعية مؤسسة توزيع المياه للجزائر على ربط هذا المورد مع شبكة التوزيع المنجزة لصالح سكان هذا الحي.

تقبلوا، السيد النائب، فائق الاحترام والتقدير.

التأكد من جدواه، ولهذا قد تم إدراجه في قائمة السدود الصغيرة للبرنامج الموكل للوكالة الوطنية للسدود لسنة 2002.

وإني أشركم على اهتمامكم بمثل هذه المشاريع وأكد لكم مسعى وزارة الموارد المائية لبعث برنامج وطني لإنجاز السدود التالية ويندرج بناء سد "خنق سيدي ابراهيم" في قائمة السدود التي سينطلق بها هذا البرنامج الطموح.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، أسمى عبارات الاحترام.

4 - من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير التربة الوطنية

المرجع: المادة 134 من الدستور.
- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي الوزير المحترم،
إن قائد المقاومة الشعبية بالجنوب الجزائري "محمد بن التومي بن ابراهيم" المشهور بإسم: "بوشوشة" الذي حكمت عليه الإدارة الفرنسية في سنة 1862 بالسجن "ببوخنيفيس" (ولاية سيدي بلعاس) إلى سنة 1863 حيث تمكن من الفرار والالتحاق بمقاومة "أولاد سيدي الشيخ" التي لعب فيها دورا بارزا قبل أن ينتقل إلى الصحراء الشرقية ليكون النواة الأولى لمقاومته، ويبسط نفوذه عليها من سنة 1869 إلى 1874، ولم تتمكن القوة الإستدمارية منه إلا بعد جهد جهيد وخسائر فادحة تكبدتها في الرجال والأموال حيث ألقى عليه القبض وأودع بسجن قسنطينة وصدر عليه حكم بالإعدام ادعت فرنسا أنها نفذته بتاريخ 29/06/1875.

- ونظرا لأنني طرحت هذا الموضوع بإلحاح على سيادتكم خلال دراسة الميزانية القطاعية يوم 10/31/2000 صباحا وسلمتكم نسخة من الملف،

- ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المشروع لكونه يساهم في توفير مياه السقي لحوالي 1000 هكتار من الأراضي الفلاحية ويحل مشكل البطالة بقرية سيدي ابراهيم وبالمناطق المجاورة لها.

- ونظرا للمجهودات التي يبذلها قطاعكم في حل مثل هذه المشاكل عبر مختلف مناطق الوطن.

أشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الآتي:

- لماذا لم تتم برمجة إنجاز السد المذكور في هذه السنة على الأقل رغم الملف المقدم من قبل مديرية الري بالولاية؟ ومتى يتم إنجاز سد "خنق سيدي ابراهيم" الموجود ببلدية "قلته سيدي سعد" بولاية الأغواط؟

وإني إذا أنتظر جوابكم بتسجيل هذا السد الجاهز للإتجاز للتخفيف من حدة ما يعانيه سكان هذه المنطقة النائية من تهميش وإقصاء.

تقبلوا مني، سيادة معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

السيد النائب المحترم،
نعتذرفي بادىء الأمر، عن التأخير الذي بدر منا للإجابة عن سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم به، والمتعلق بسد "خنق سيدي ابراهيم" ببلدية "سيدي سعد" بولاية الأغواط، يشرفني أن أوافيكم بالعناصر الآتية:

إن هذا السد قد حظي باعتناء خاص ومعاينة ميدانية لإطارات الإدارة المركزية والوكالة الوطنية للسدود وقد تم

يشرفني، بادىء ذي بدء، أن أحيي فيكم تمسككم بالتراث التاريخي الوطني وانشغالكم بالاستفادة منه في البرامج التعليمية حتى يتعرف أبنائنا على تاريخهم الوطني الزاخر بالأمجاد والبطولات التي خط صفحاتها رجال عظماء ونساء فضليات من أبناء هذا الوطن العزيز الصامد أبداً في وجه كل أنواع الاستعباد والاستغلال، وأنا أشاطركم الرأي فتاريخ بلادنا القديم منه والحديث يمتاز بغزائره وبثرائه والكثير منه ما يزال مغموراً وهو بحاجة إلى جهد المؤرخين الوطنيين المخلصين لإزالة غبار الزمن والنسيان عن كل صفحاته المشرقة، وبأتي دور المربين وواضعي البرامج والوسائل التعليمية، فيما بعد، وبالانطلاق من المادة العلمية الكافية وبالاعتماد على الأحداث التاريخية المسجلة والمكتوبة، وعلى الوثائق الرسمية، وعلى مؤلفات التاريخ، يقومون آنذاك بصياغة الموضوع التعليمي الذي يدرج ضمن البرامج الدراسية بالحجم المناسب لمستويات التعليم.

وأما بخصوص شخصية "الشيخ بوشوشة" فهي مدرجة كما ذكرتم في أحد الكتب المدرسية، ويبقى أن يتوسع تناول هذه الشخصية على مختلف أطوار التعليم.

وكما تعلمون، يتم وضع البرامج والمحتويات الدراسية من قبل اللجنة الوطنية للمناهج وبصورة أخص من قبل المجموعات المتخصصة في كل مادة؛ وفي إطار الإصلاح الشامل للبرامج، لا شك أن انشغالكم سيؤخذ بعين الاعتبار، وما أطمئنكم به هو أن الوثيقة التي تفضلتم بإرفاقها مراسلتكم، ستوجه إلى المجموعة المختصة في مادة التاريخ.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول أخلص عبارات التقدير والاحترام.

**5- من السيد الحبيب فيدوم
إلى السيد وزير الدولة وزير العدل**

الموضوع: سؤال كتابي.
(تطبيق حكم قضائي)

السيد معالي الوزير المحترم،
ولأن هذا البطل، الذي سجل صفحات مشرقة في تاريخ بلادنا المجيد، لم يحض بالإهتمام اللازم في البرامج التعليمية كغيره من إخوانه أبطال المقاومة الشعبية، باستثناء ما تناوله منهاج التاريخ للسنة السادسة (6) أساسي بالصفحة رقم 42 تحت عنوان "زعماء المقاومة الشعبية"، ولأن تاريخ هذا القائد لا نجد له أي أثر بمنهاج السنة التاسعة (9) أساسي ولم يتم إدراجه بمنهاج السنتين الأولى (1) والثانية (2) ثانوي.

أتشرف بطرح هذين السؤالين على معاليكم:

- لماذا لم يتم إدراج تاريخ قائد المقاومة بالجنوب: "الشريف بوشوشة"، بالمناهج التربوية للسنة التاسعة (9) أساسي، والسنتين الأولى (1) والثانية (2) ثانوي مثلما هو الحال لغيره من أبطال المقاومة الشعبية بالجزائر؟

- متى يتم إدراج ثورة "الشريف بوشوشة" بالمنظومة التربوية للأطوار المذكورة؟

وفي انتظار مبادرتكم بإدراج هذه الحقبة من تاريخ المقاومة الشعبية ببرامج المنظومة التربوية بمختلف أطوارها، والتخفيف من التعتيم المضروب عليها، تقبلوا مني، معالي وزير التربية الوطنية، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

وثائق مرفقة:

- وثيقة تتضمن بعض المحاضرات حول شخصية "الشريف بوشوشة"، مرفقة بقائمة من المراجع التي تناولت ثورته بالجنوب.

*** رد السيد الوزير**

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم بتوجيهه والمتعلق بإدراج شخصية رجل المقاومة الشعبية "محمد التومي بن إبراهيم" الملقب "بوشوشة"، ضمن برنامج التعليم،

أما فيما يتعلق بالتنفيذ فإنه بعد أن تم مباشرة إجراءاته من قبل السيد "غلام عبد القادر" وحسب التقرير المحرر من قبل المحضر القضائي فإن الشق الأول المتعلق بالطرد من السكن قد تم تنفيذه بتاريخ 2000/05/27 وسلمت المفاتيح للمعني.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني والمتعلق بالتعويضات فإن عملية التنفيذ قد تمت في شهر جوان 2001، إذ سلم للمحكوم له صكين بمبلغ الدين.

يتبين مما سبق أن القرار الصادر لصالح السيد "غلام عبد القادر" قد نفذ من جميع جوانبه.

مع فائق التقدير.

6- من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير الدولة وزير العدل

سيدي الوزير،
بناء على الدستور،
بناء على القانون العضوي 99-02،
بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وإثر تلقينا طلبا لتسوية وضعية من قبل السيدة:
"جوهر بدون لقب (SNP)" من أب مغربي وأم جزائرية
والتي تقدمت بطلب الحصول على جنسية جزائرية.

وإثر ثبوت أن المعنية متزوجة من السيد "بن علي عبد القادر"، الجزائري الجنسية والسكان بالسوقر، ولاية تيارت، وهي مقيمة منذ مدة طويلة بالجزائر.

وبالنظر إلى أن المعنية أم لثلاثة أطفال وتواجه مشاكل عويصة في تسوية الحالة المدنية وكذا تداعياتها على الأسرة واستقرارها.

سيدي الوزير،
بناء على الدستور،
بناء على القانون العضوي رقم 99-02،
بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وإثر تلقينا شكوى من قبل السيد "غلام عبد القادر" الساكن بحي جهلان رقم 04 عمارة 221 تيارت، يلتمس من خلالها التدخل لتمكينه من تنفيذ حكم المحكمة بخصوص مسكنه (الملف مرفق)، وذلك بعد استنفاذه كل إجراءات التنفيذ لدى الجهات المختصة لكن دون جدوى.

فإننا، السيد الوزير، نتساءل عن أسباب عدم تنفيذ الحكم القضائي المذكور ونلتمس من مصالحكم من خلال شخصكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين هذا المواطن من حقوقه.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالتوضيحات الآتية حول السؤال الكتابي رقم 609، الذي طرحتموه بخصوص قضية السيد "غلام عبد القادر" والمتعلق بتنفيذ قرار قضائي.

يتبين من ملف المعني أن النزاع ينصب حول مسكن يكون قد شغله المدعي عليه "بلال الميلود ولد عبد القادر" دون سند لحلول آجال انتهاء العقد.

وبعد اللجوء إلى القضاء صدر حكم عن محكمة تيارت بتاريخ 10/10/1999 يقضي بطرد المدعي عليه من الأماكن باعتباره شاغلا بدون سند ولا قانون وإلزامه بأن يدفع للمدعي مبلغ 10.000 دج كتعويض مدني وإثر استئناف الحكم من قبل السيد "بلال الميلود" صدر قرار عن مجلس قضاء تيارت بتاريخ 2000/03/20 يقضي بتأييد الحكم المستأنف.

ورغم ذلك فإن وزارة العدل وباقي السلطات العمومية المعنية بالموضوع تنظر في الطلبات المقدمة لها بصفة منتظمة وبإحساس إنساني مؤكد، وإن وزارة العدل على استعداد تام ودائم للمزيد من التوضيح لأصحاب القضايا العالقة.

وبالنسبة لعديمة اللقب "جوهر" زوجة السيد "بن علي عبد القادر" المولودة من أب مغربي وأم مغربية أيضا وليست جزائرية كما ورد في سؤالكم فلا يوجد لها ملف على مستوى المصلحة.

ويبقى في إمكان المعنية أن تضع هي شخصيا طلبها وملفها على مستوى مصالح وزارة العدل وذلك مع التذكير أنه فيما يتعلق بالقضايا أمام العدالة لا يسمح القانون بأية وصاية كانت باستثناء المعني بالأمر أو محاميه.

مع فائق التقدير.

وبالنظر إلى أن المعنية قد تقدمت بطلب الحصول على الجنسية الجزائرية، لكن دون جدوى، فإننا نتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي في الموضوع مع رجاء التدخل لتسوية هذه الوضعية.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالاجابة على السؤال الكتابي رقم 611، والمتعلق بتسوية وضعية السيدة "عديمة اللقب جوهر" المغربية الجنسية فيما يخص طلبها الحصول على الجنسية الجزائرية.

من المعلوم والمتعارف عليه أن الجنسية الجزائرية تمثل سيادة الدولة، ولكل دولة الحرية الكاملة في تحديد شروط وكيفيات منح جنسيتها، ولمن تراه مناسبا وبما أنها منحة من الدولة وليست حقا، فإن لكل دولة الحرية المطلقة في عدم منحها حتى ولو توفرت الشروط المنصوص عليها قانونا، ولا يمكن مساءلتها على ذلك، إذ أنها تمثل رمزا من رموز السيادة الوطنية.

